جامعة ابن خلدون– تيارت–
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

حوكمة الشركات كمدخل حديث لتحقيق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتين:
✍ هامل فايزة
✍ مصطفى خيرة

إشراف الأستاذ:
د. زياني عبد الحق

أعضاء لجنة المناقشة:

د. طالم علي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. زياني عبد الحق	أستاذ محاضر أ	مقرر
د. بن قطيب علي	أستاذ محاضر ب	مناقشا
د. بعلاش عصام	أستاذ محاضر ب	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 2020/10/04

السنة الجامعية: 2020/2019

﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ
قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۚ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾

سورة آل عمران، الآية 18 .

شكر و تقدير

اللهم لك الحمد في الأولى ولك الحمد في الأخرة، اللهم لك الحمد كله ولك الشكر كله

وإليك يرجع الأمر كله

الحمد لله الذي بعزته وجلاله تتم الصالحات، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك

ولي عظيم سلطانك

اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك،

الحمد لله رب العالمين، خلق اللوح والقلم وعلم الانسان ما لم يعلم، دبر الأرزاق والأجال

بالمقادير والحكم، وجمل الليل بالنجوم في الظلم ووفقنا في انجاز هذا العمل.

واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لا يسعنا ونحن ننتهي من إعداد هذا البحث إلا أن

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى:

الوالدين أعزهما الله وأطال في عمرهما وامدهما كامل الصحة والعافية.

الأستاذ الدكتور: زياني عبد الحق لقبوله الإشراف على هذا العمل وتوجيهاته القيمة.

أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع

كما نتوجه بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى كل من ساندنا ولو

بكلمة طيبة

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد :

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى من ضحى بسنين عمره ليوصلني إلى هذا اليوم . . . إلى أبي وأمي

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى زوجي الذي ساندني طوال هذه المدة حفظه الله ورعاه

إلى كافة أفراد العائلة

إلى كافة الأساتذة وزملاء الدراسة

فايزة

إهداء

اهدي هذا العمل إلى والديا الكريمين حفظهما الله

إلى من هم أغلى من أيامي

إلى من اسمهم غالي وصورهم لا تفارق خيالي

أبنائي "حورية ومحسن"

إلى أخواتي وإلى زوجي

وإلى كل أصدقاء الدراسة

خيرة

الملخص:

هدفت هذه الدراســـة إلى إبراز الدور الذي تحظى به حوكمة الشـــركات كمدخل حديث لتحقيق الإفصـــاح عن المعلومات المالية والمحاســـبية في قطاع الأعمال وهذا من خلال التطرق إلى مفهوم الحوكمة واهم المعوقات التي تحول دون تطبيق الحوكمة في دول العالم بشـكل عام والجزائر بشـكل خاص، واعتمدت الطالبتان على دراسة تحليلية لأهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها: أن تطبيق قواعد الحوكمة يساعد بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح، كما إنه انعكس بشكل رئيسي على تحسين أداء وفعالية الشركات.

كما أوصـت هذه الدراسـة بضـرورة التطبيق والالتزام بقواعد الحوكمة التي نصـت عليها منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية مع السـعي إلى تطويرها وتحديثها وفقا لمتطلبات العولمة، إضـافة إلى العمل على نشـر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الإفصاح المحاسبي والمالي، لجنة المراجعة.

Abstract :

This study aimed to highlight the role of corporate governance as a modern entry point to achieve disclosure of financial and accounting information in the business sector and this by addressing the concept of governance and the most important obstacles that prevent the application of governance in countries of the world in general and Algeria in particular, and the two students relied on an analytical study For the most important previous studies that dealt with this topic.

The study concluded with a set of results, the most prominent of which was: that the application of corporate governance rules helps greatly in enhancing the role of disclosure, as it was mainly reflected in improving the performance and effectiveness of companies.

This study also recommended the necessity of implementing and adhering to the governance rules stipulated by the Organization for Economic Cooperation and Development while seeking to develop and update them in accordance with the requirements of globalization, in addition to working to spread the concept and culture of governance more broadly to all relevant parties.

Key words: corporate governance, accounting and financial disclosure, Review Committee

فهرس المحتويات

الفهرس

شكر وتقدير .....

إهداء .....

فهرس المحتويات .....

قائمة الأشكال .....

مقدمة عامة .....أ

الفصل الأول:

الإطار النظري المنتهج لحوكمة الشركات

المبحث الأول: حوكمة الشركات أسس ومفاهيم 7

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات ودوافع ظهورها 7

الفرع الأول: نشأة حوكمة الشركات.....7

الفرع الثاني: دوافع ظهور حوكمة الشركات.....10

المطلب الثاني: مفهوم، تعريف حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيق هذا المفهوم 11

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات 11

الفرع الثاني: تعريف حوكمة الشركات 12

الفرع الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات 16

المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات وخصائصها والأهداف المسطرة عنها.....18

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات.....18

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات.....19

الفرع الثالث: الأهداف المسطرة عن الحوكمة.....21

المبحث الثاني: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات.....23

المطلب الأول: أبعاد حوكمة الشركات وآليات تطبيقها 23
الفرع الأول: أبعاد حوكمة الشركات..... 23
الفرع الثاني: آليات تطبيق الحوكمة الرشيدة..... 25
المطلب الثاني: مقومات حوكمة الشركات ومرتكزاتها..... 28
الفرع الأول: المقومات الأساسية لنظام الحوكمة..... 28
الفرع الثاني: أهم المرتكزات التي قام عليها نظام الحوكمة 30
المطلب الثالث: نظام حوكمة الشركات ومحدداته والمبادئ المعمول بها 31
الفرع الأول: نظام حوكمة الشركات..... 31
الفرع الثاني: محددات حوكمة الشركات 33
الفرع الثالث: المبادئ المعمول بها في الحوكمة المؤسسية 35
المبحث الثالث: الجهود الدولية لوضع مواثيق ونماذج وتجارب لحوكمة الشركات وتطبيقاتها الدولية 39
المطلب الأول: المواثيق والتقارير الدولية 39
الفرع الأول: المواثيق الدولية لحوكمة الشركات 39
الفرع الثاني: أولى التقارير المقدمة لتعزيز حوكمة الشركات 41
المطلب الثاني: نماذج وتجارب حوكمة الشركات 43
الفرع الأول: نماذج حوكمة الشركات 43
الفرع الثاني: التجارب الدولية لحوكمة الشركات..... 46
المطلب الثالث: واقع الحوكمة في الجزائر 52
الفرع الأول: التعريف بميثاق حوكمة الشركات في الجزائر 52
الفرع الثاني: اهم مراحل تسيير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية..... 53
خلاصة الفصل:..... 57

الفصل الثاني:

الإطار العام للإفصاح المحاسبي والمالي

تمهيد: 59

المبحث الأول: مفاهيم حول الإفصاح المحاسبي 60

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي والمالي وأنواعه 60

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي والمالي 60

الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي والمالي 62

المطلب الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي والمالي وأهدافه 63

الفرع الثاني: أهداف الإفصاح المحاسبي والمالي 64

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح 64

المبحث الثاني: مظاهر الإفصاح المحاسبي: 66

المطلب الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي 66

الفرع الأول: تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: 66

الفرع الثاني: تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: 68

الفرع الثالث: تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها 68

الفرع الرابع: تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية 68

الفرع الخامس: توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية 69

المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي 69

الفرع الأول: الإفصاح عن السياسات المحاسبية: 69

الفرع الثاني: الإفصاح عن الأطراف والصفقات الهامة: 70

الفرع الثالث: الأحداث اللاحقة: 70

الفرع الرابع: الشكوك حول استمرارية الشركة: 70
الفرع الخامس: الإلتزامات المحتملة: 71
المطلب الثالث: أساليب الإفصاح المحاسبي والجهات المستفيدة منه 71
المبحث الثالث: حوكمة الشركات كمدخل للإفصاح عن المعلومات المحاسبية 73
المطلب الأول: العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي 73
المطلب الثاني: أهمية الإفصاح في تطبيق حوكمة الشركات 75
المطلب الثالث: انعكاسات تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي 77
خلاصة الفصل: 80

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لبعض الدراسات السابقة

تمهيد: 82
المبحث الأول: استعراض الدراسات السابقة 83
المطلب الأول: استعراض الدراسات العربية 83
الفرع الأول: دراسة ماجد إسماعيل أبو حمام (2009) 83
الفرع الثاني: دراسة حسين عبد الجليل آل غروي (2010) 84
الفرع الثالث: دراسة العابدي دلال (2015) 85
الفرع الرابع: دراسة محمد البشير بن عمر (2016) 86
المطلب الثاني: استعراض الدراسات السابقة الأجنبية 88
الفرع الأول: دراسة Sayed Abderahman Bala (2013) 88
المبحث الثاني: الفجوات البحثية والمقترحات 90
المطلب الأول: أهم المقترحات المتخذة من كل دراسة 90

الفرع الأول: مقترحات الدراسات العربية 90
الفرع الثاني: مقترحات الدراسات الأجنبية 93
المطلب الثاني: الفجوات البحثية للدراسات السابقة 93
الفرع الأول: الفجوات البحثية التي وقع فيها الباحثين 93
الفرع الثاني: الاستفادة من الدراسات السابقة في توجيه الدراسة الحالية 95
المطلب الثالث: أهم ما جاءت به الدراسة الحالية 97
الفرع الأول: مميزات الدراسة الحالية 97
ملخص الفصل: 98
الخاتمة العامة 99
قائمة المصادر والمراجع 103

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة الشكل
الشكل رقم (01)	يوضح أهم الخطوات ذات الصلة بالتعاريف الواردة بشأن حوكمة الشركات	15
الشكل رقم (02)	يوضح الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات	17
الشكل رقم (03)	خصائص حوكمة المؤسسات	21
الشكل رقم (04)	المقومات الداعمة لنظام الحوكمة	29
الشكل رقم (05)	يوضح ركائز حوكمة الشركات	31
الشكل رقم (06)	محددات تطبيق مبادئ الحوكمة الشركات	35
الشكل رقم (07)	مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)	37

مقدمة عامة

تحظى حوكمة الشركات بأهمية الكبيرة وذلك لكونها من المفاهيم الحديثة التي شغلت قطاع الأعمال العام والخاص، فمع انفجار الأزمات المالية والانهيارات التي مست كبر دول العالم وانتشار رقعة الفساد المالي والإداري، كل هذا كان مؤشرا لهشاشة النظام المالي العالمي ولإفلاس العديد من الشركات العالمية في مجموعة من الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

ومع تزايد حدة هذه الأزمات المالية ظهرت هناك حاجة ملحة إلى وجود ضـــوابط وآليات وقوانين للحد من هذه الظواهر، وكان الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو المخرج السريع والحل المتكامل والفعال لهذه الأزمات وذلك من خلال الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة.

وتقديرا للدور الحيوي الذي تشغله حوكمة الشركات وعلى رأسها الإفصاح المحاسبي والمالي على الصعيد الاقتصادي، من خلال ما توفره من شفافية ومصداقية في القوائم المالية، فإن نظام الحوكمة أصبح يحظى بالإهتمام المتزايد من قبل المنظمات العالمية والمحلية بغية الرفع من الأداء المؤسسي والمساهمة الفعالة في تحسين جودة العمل والخدمات، كما أن الحوكمة تعد هدفا نبيلا يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

ظهرت حاجة المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي **FMI**، البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي نحو الحرص على تبني موضوع الحوكمة وتطبيقاتها لتدعيم عملية الرقابة وإيجاد نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الفاعلة في المؤسســـة (مســـاهمين- الإدارة التنفيذية- مجلس الإدارة) بهدف تحديد مسـؤولية كل طرف وحقوقه بنفس الوقت، وذلك من أجل تحقيق الشـفافية والعدالة إضـافة على تحسـين عملية الإفصاح عن المعلومات المهمة محاسبية كانت أو مالية.

لذا فإن حوكمة الشـركات تعد من المفاهيم الحديثة التي تسـعى لتحقيق وتفعيل دور الإفصـاح عن المعلومات المالية والمحاسبة، وكان هذا دافعا لقيادتنا نحو طرح الإشكالية التالية:

1) مشكلة الدراسة:

إن عدم تطبيق لائحة حوكمة الشـركات تؤدي لإخفاء الكثير من المعلومات المالية وعدم الإفصـاح عنها وعلى هذا النحو يمكننا صياغة المشكلة الرئيسية كالتالي:

- **كيف يمكن لحوكمة الشركات ان تكون مدخلا حديثا لتحقيق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية؟**

ومن المنطلق أعلاه تم طرح أسئلة فرعية ذات صلة مباشرة بالموضوع كالآتي:

- ما المقصود بحوكمة الشركات؟ وما هي أساسياتها؟
- هل حوكمة الشركات تعد مدخلا لتحقيق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية؟
- هل هناك علاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي؟ وما طبيعة هذه العلاقة؟

2) فرضيات الدراسة:

يمكن بناء هذه الدراسة على الفرضيات الرئيسية التالية:

يمكن لحوكمة الشركات أن تكون مدخلا حديثا لتحقيق الإفصاح المحاسبي والمالي من خلال الالتزام بتطبيق مبادئها ومن هذه الفرضيات يتم اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

- يمكن لحوكمة الشـركات أن تكون مدخلا حديثا لتحقيق الإفصـاح المحاسـبي والمالي من خلال التزام الشركات لبناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة
- يمكن لحوكمة الشـركات أن تكون مدخلا حديثا لتحقيق الإفصـاح المحاسـبي والمالي من خلال التزام الشركات بضمان نزاهة التقارير المالية.
- يمكن لحوكمة الشـركات أن تكون مدخلا حديثا لتحقيق الإفصـاح المحاسـبي والمالي من خلال التزام الشركات بوضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.
- يمكن لحوكمة الشـركات أن تكون مدخلا حديثا لتحقيق الإفصـاح المحاسـبي والمالي من خلال التزام الشركات بالإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.

- يمكن لحوكمة الشركات أن تكون مدخلا حديثا لتحقيق الإفصاح المحاسبي والمالي من خلال التزام الشركات باحترام حقوق المساهمين.

3) أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى أن طبيعة الموضوع يندرج ضمن تخصصي، كما أن الموضوع يعتبر من المواضيع حديثة الساعة سواء ما تعلق بالحوكمة أو الإفصاح.

4) أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على الجوانب الفكرية والأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات.
- التعرف على الإفصاح المحاسبي ومدى ارتباطه بالمعلومات المحاسبية.
- إبراز العلاقة المتداخلة بين حوكمة الشركات والافصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية.

5) حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بموضوع حوكمة الشركات كمدخل حديث لتحقيق الإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية، ولم تقتصر على ذكر الحدود الزمانية والمكانية والبشرية والسبب يعود للظروف التي واجهت مختلف القطاعات وبالتالي لم نتمكن من إجراء دراسة حالة.

6) منهج الدراسة:

بغية الوصول إلى أفضل الأساليب والطرق لتوضيح آلية عمل حوكمة الشركات كمدخل حديث لتحقيق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية، اعتمدنا المنهج علمي التالي:

- **المنهج الوصفي:** اعتمدنا هذا المنهج وذلك من خلال الاطلاع على دراسات والبحوث النظرية والميدانية، لأجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الاطار النظري، والوقوف عند أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث والتي تمثل رافدا أساسيا في الدراسة.

خطة الدراسة:

مراعاة لأهمية الدراسة وتحقيقا لأهدافها تجسدت الدراسة في الفصول التالية:

- **الفصل الأول**: الإطار النظري للدراسة **Conceptual therotical frame work**:

ينقسم إلى ثلاثة مباحث: حيث تناول المبحث الأول أسس ومفاهيم حوكمة الشركات، أما المبحث الثاني فقام بتسليط الضوء على أساسيات حوكمة الشركات، بينما المبحث الثالث فتناول الجهود الدولية لنظام الحوكمة.

- **الفصل الثاني**: الإطار العام للدراسة **Study general Frame Work**:

تمحور هذا الفصل حول ثلاثة مباحث: أشار المبحث الأول إلى مفاهيم حول الإفصاح إضافة إلى المبحث الثاني فقد أشار إلى مظاهر الإفصاح المحاسبي، في حين أن المبحث الثالث تناول العلاقة بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات.

- **الفصل الثالث**: تحليل الدراسات السابقة **Review Of litrature**

يتضمن هذا الفصل مراجعة الأدبيات السابقة من الدراسات العربية والأجنبية في موضوع حوكمة الشركات، وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي، والمعلومات المحاسبية وذلك استعانة بعدد من أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير والمجلات الدولية، ومقارنتها بالدراسة الحالية

صعوبات الدراسة:

تعذر علينا الحصول على المعلومات والبيانات من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة المتعلقة بالجانب التطبيقي وهذا بسبب جائحة كورونا **Covid-19**.

الفصل الأول:

الإطار النظري المنتهج لحوكمة الشركات

تمهيد:

إن الانهيارات الكبيرة والأزمات المالية التي طالت المؤسسات والشركات العملاقة كان سببها الرئيسي التلاعب في مصداقية القوائم المالية واستخدام طرق محاسبية مضللة لإخفاء الخسائر والتلاعب بحقوق المساهمين وهذا راجع إلى عدم توفر إدارات ذات خيرة ومهارات متميزة أي عدم الأخذ بمبدأ الحاكمية "الحكم الرشيد للمؤسسات".

أسهمت هذه النقاط السلبية في ولوج ما يعرف بالإفلاس أو تجمد نشاط كبر المنظمات الدولية وعلى هذا المنبر أدلت هذه الأخيرة اهتماما متزايدا بموضوع الحوكمة **Corporate Governance** تعاظم هذا الاهتمام وأصبح يحظى بأهمية كبيرة على المستوى المحلي والعالمي وهذا في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خاصة في ظل التحول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي. وفي أعقاب الانهيارات والفضائح الاقتصادية التي مست مختلف الشركات العملاقة مثل أزمة بنوك الإدخار والإقراض في الو. م. أ والفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد والتجارة الدولي وغيرها ظهر ما يعرف بالفساد المالي والإداري الذي مس الاقتصاد العالمي بشتى أشكاله.

هنا تضاعفت جهود كبر المفكرين الاقتصاديين حول تبني نظام حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري وتعزيز آليات الجهاز الرقابي استعانة بمبادئ الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المحاسبية.

وللإدراك والالمام الأكثر هذا الفصل ارتأينا تقسيم هذا الأخير إلى 03 مباحث كما يلي:

المبحث الأول: حوكمة الشركات أسس ومفاهيم

بالرغم من شيوع استخدام مصطلح حوكمة الشركات إلا ان الكتاب والباحثين قد اختلفوا فيما بينهم حول تحديد مفهومه، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية وكذا الاجتماعية للشركات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع الاقتصادي ككل، لذلك يشير هذا المبحث إلى مايلي:

المطلب الأول: نشأة حوكمة الشركات ودوافع ظهورها

الفرع الأول: نشأة حوكمة الشركات

تعود جذور حوكمة الشركات إلى **Berlz and Means** اللذان يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة سنة 1932م، إذ ظهر الحديث بوضوح عن حوكمة الشركات سنة 1999م وهو مصطلح حديث الاستعمال في اللغة العربية.

يعتبر مصطلح الحوكمة مصطلحا حديث الإستعمال في اللغة العربية بدأ استخدامه في بداية سنة 2000م وهو أحد أهم المحاولات العديدة لترجمة مصطلح **Governance** باللغة الإنجليزية، ويعود هذا المصطلح إلى اللغة اليونانية **Kuberanan** في القرن الثالث عشر والذي كان يعني قيادة الباخرة الحربية أو الدبابة **Piloter un navir ou un char** ثم استعمل بعد ذلك في اللغة اللاتينية بكلمة **Geubernar** بمعنى أسلوب الإدارة أو توجيه السفينة. [1]

أثارت حوكمة الشركات جدلا كبيرا في الميدان الاقتصادي باعتبارها الالية الفعالة لسد الفجوة التي يمكن ان تحدث بين مديري ومالكي الشركة نتيجة الممارسات السلبية التي يمكن ان تضر بالمؤسسة. تزايد استخدام هذا المصطلح بشكل واسع في السنوات الخيرة وأصبح شائع استخدامه من قبل الخبراء ولاسيما أولئك العاملين في المنظمات الدولية الإقليمية والمحلية. [2]

---

[1] – بن عيسى مريم، تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء، رسالة ماجستير، دراسة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم تسيير، 2011، ص: 03.

[2] – وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية، عمان مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2015، ص: 26.

صادفنا ودراستنا لظهور الحوكمة تقنيات رقابية عالمية استحوذتها كبرى دول العالم إلا أن الو. م. أ كانت السباقة في إيصال الحوكمة إلى كبرى الشركات العالمية.

ففي أعقاب سنة 1985 قامت خمس جمعيات مهنية مقرها الو. م. أ أهمها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين **(AICPA)** [*] بتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية **(The Commitee of Sponsoring Organization COSO)** – والمعرفة باسم لجنة تريدواي **(treadway commission)**. وبعد دراسة أجرتها هذه الأخيرة لتحديد العوامل المسببة التي يمكن ان تؤدي إلى إعداد التقارير المالية الاحتيالية وإجراءات الحد منها، حيث أصدرت في أكتوبر 1987 تقريرها النهائي تقرير اللجنة الوطنية الخاصة بالاحتيال والتضليل في التقارير المالية. [1]

تناول مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة المؤسسات وما يرتبط من منع الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المؤسسات. [2]

ومن الملاحظ أن الاهتمام بمفهوم الحوكمة ظهر عند قيام صندوق المعاشات العامة الأكبر في الولايات المتحدة الأمريكية بتعريف حوكمة الشركات وتسليط الضوء على أهميتها دورها في حماية حقوق المساهمين إضافة إلى بورصة نيويورك **(New York Stock Exchange NYSE)**. قامت باقتراح قواعد تلزم الشركات بتحديد مديرين مستقلين لحضور مجلس الإدارة وقامت الرابطة القومية لمديري الشركات بتشكيل لجنة مراقبة مخاطر الشركات لتدعيم المديرين المستقلين والمراجعة الدورية للمخاطر المحتملة.

---

* –AICPA: The American Institute of Certified Public Accountants.

[1] – محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة، ط2، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص: 16.

[2] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

كما تمكنت اليابان من فرض وجودها الاقتصـــادي حيث أعلنت بورصـــة طوكيو وضـــع دليل للتطبيقات الجيدة لحوكمة الشركات استعانت بها المؤسسات اليابانية في سبيل إعداد المعايير التي تتفق مع القانون التجاري الياباني.

أما المفوضـية الأوربية فقد قامت بتكليف فريق عمل بروكسـل بمهمة تطوير وتوحيد الإطار القانوني للشركات بهدف الإفصاح وحماية المستثمرين.

إن الاهتمام بمفهوم الحوكمة كان نتاجا لمجموعة من النظريات الاقتصـــادية ترابطت فيما بينها ملقية الضـوء من كل جانب على اهم المشـاكل التي واجهتها الأنظمة الاقتصـادية ككل ومن بين تلك النظريات يمكننا الإشارة إلى نظرية الوكالة.

✍ الحوكمة وانفصال الملكية على التسيير:

إن الأساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات يعود أولا لنظرية الوكالة حيث لاحظ كل من **Berl and Means** ان هناك فصل بين ملكية رأس المال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات المسيرة.

عالج هذه الإشكالية كل من **Jensen and Mackling** سنة 1976م حيث أشاروا إلى أن نظرية الوكالة هي "عقد يقوم بموجبه شخص أو عدة أشخاص **(The prinipals)** ويسمى الموكل بتفويض شخص آخر وهو الوكيل **(The agent)** لتنفيذ بعض الخدمات نيابة عنهم، وهذا يستلزم منح جانب من سلطة صنع القرار إلى الوكيل. [1]

ومن البديهي ان ارتباط الحوكمة بنظرية الوكالة ســـببه يعود لكبر حجم الشـــركات وتعقد عملياتها حيث تعددت العلاقات في الشركة مثل علاقة الوكالة بين الملاك والإدارة وبين الملاك والمراجع الخارجي وبين الملاك والمساهمين والمقرضين والدائنين... إلخ.

[1] – محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، سنة 2016، ص: 03.

ولأن لكل طرف مصلحة فإنهم يسعون إلى تعظيم منافعهم وتحقيق مصالحهم ولو على حساب الاخرين، وبالتالي الحوكمة تسعى إلى ضمان الانضباط السلوكي والتوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف وكيفية الرقابة الفعالة وإدارة المخاطر. [1]

يشير التميمي إلى أن الهدف الرئيسي لنظرية الوكالة هو توضيح كيف يصمم الأطراف المتعاقدة العقود لتقليل التكاليف المرتبطة بها وتخفيف حدة التضارب في المصالح بين طرفي علاقة الوكالة ومحاولة ربط مصالحها، بما يجعل الوكيل يعمل لمصلحة الأصيل. [2]

الفرع الثاني: دوافع ظهور حوكمة الشركات

عايش الاقتصاد العلمي عدة إخفاقات وانهيارات مست العديد من الشركات الدولية مثل بنك بارنج وشركة إنرون **ENRON** وورلدكوم **Worldcom** والشركة الإيطالية **Parmalat** وشركة **China Aviation oil** السنغافورية بالإضافة إلى شركة **Chipas** التشيلية كل هذا كان الدافع الرئيسي في بروز أنظمة رقابية لإعادة التوازن المالي والإداري ومعالجة الخلل في الهياكل المالية والإدارية للمؤسسات بكامل دول العالم.

إضافة إلى كل هاته الفضائح نشأت عدة عوامل ارتبطت بالمناخ الاقتصادي العالمي والمحلي كانت قد أسهمت في خروج مفهوم حوكمة المؤسسات إلى العلن منها:

1. الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
2. تحول معظم دول العالم على النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي اعتمد بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي.
3. ظهور الكثير من قضايا الفساد المالي والإداري من خلال التلاعب والتضليل في التقارير المالية وهذا بالممارسة المالية والإدارية الخاطئة بالمؤسسة. [3]

---

[1] – وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل عزوي، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

[2] – التميمي، عباس حميد، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة الدولية:
http: //www. nazaha. iq/earch-web/muhaslre/2. doc

[3] – عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2008، ص: 22.

4. كما أن أزمة 1929م او ما يعرف بالكساد الكبير تعود في الأصل إلى:

أ. تزايد حجم الاستثمار العقاري وخاصة في قطاع البناء والتشييد حتى أصبحت المساكن تكفي لضعف السكان.

ب. حدوث انحرافات في أسواق الأوراق المالية وخاصة أن البيع أو الشراء للأوراق المالية كان يتم عن طريق القروض.

ج. سوء توزيع الدخل وتراكم الثروات لدى كبار المستثمرين والمالكين مما أدى لتراجع حجم الطلب الاستهلاكي لدى الفقراء.

5. أزمة يوم الاثنين الأسود 19 أكتوبر 1987م من أسبابها:

أ. الهبوط الحاد في أسعار الأسهم والسندات في أسواق المال الأمريكية.

ب. بيع المؤسسات الحكومية للقطاع الخاص بأسعار متدنية كان ذلك في و. م. أ وبريطانيا.

ج. قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض معدل التضخم من 11. 3% عام 1979 إلى 14. 3% عام 1984 وبتكلفة سنوية بلغت 265 مليار دولار أي تخفيض الناتج بحدود 265 مليار دولار مما أدى إلى تعطيل الاقتصاد وتوجه رؤوس الموال نحو المضاربة في أوربا أي خارج الحدود الوطنية. [1]

المطلب الثاني: مفهوم، تعريف حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيق هذا المفهوم

الفرع الأول: مفهوم حوكمة الشركات

شهد العالم إخفاقات متتالية مست مختلف القطاعات الاقتصادية وبالأخص الشركات العالمية الكبرى، كان هذا الدافع نحو المطالبة بضرورة وجود ضوابط ومبادئ أخلاقية ومهنية، بحيث أجمع كبار الاقتصاديين والمفكرين اهتمامهم حول نظام الحوكمة. والإلمام بهذا المفهوم أكثر استوجب علينا الإشارة إلى المفهوم اللغوي والإصطلاحي:

[1] – حسين عبد الجليل آل غروي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في المحاسبة التحليل المالي، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد، 2010، ص: 19-20.

أولا: المفهوم اللغوي لحوكمة الشركات:

هي نظام يعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد المؤسسي، كما تشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة أما الدراسات الأخرى فترى أنها كلمة تعني لغويا نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيما للشفافية والموضوعية والمسؤولية. [1]

ثانيا: المفهوم الإصطلاحي

يعد مصطلح الحوكمة الترجمة الحرفية لكلمة **Corporate Governance** أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي تداعمت أراء المفكرين نحوها هي "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة". [2] ومن خلال ما سبق ذكره استوجب عليها الخروج بمفهوم واسع للحوكمة.

"هي مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تضمن كل من الإنضباط **Dixpline** والشفافية **Transparency** والعدالة **Fairness** وبالتالي تهدف الحوكمة إلى تحقيق الجودة إلى التميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية والتي تتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل". [3]

الفرع الثاني: تعريف حوكمة الشركات

تعددت تعاريف حوكمة الشركات حسب تعدد وجهات نظر الباحثين واختلاف المنظمات والإدارات فقد أدلى كل منهم تعريفا خاصا به وكان ذلك على النحو التالي:

---

[1] – عدنان حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المعارف العربية، 2007، ص: 13.

[2] – السعيد خلف، دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص: 04.

[3] – عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد سحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 17.

أولا: تعريف حوكمة الشركات من وجهة نظر الباحثين

1) **يرى** Vishny et shleifer **1997بأن الحوكة هي**: "مجموعة الطرق التي من خلالها يمكن لأصحاب رؤوس الأموال في الشركات التأكد بأنفسهم من حقيقة عائداتهم الاستثمارية".

2) بينما يشير **Charreaux** 1997 إلى ان الحوكمة هي: "مجموع الآليات التنظيمية التي تسعى للتأثير على قرارات المديرين، وحوكمة وتحديد مجالهم الإختياري". [1]

3) **في حين يعرف Martin Hilb الحوكمة هي**: "النظام الذي يسمح بالإدارة الاستراتيجية للتسيير التكاملي والرقابة الكلية بطريقة مقاولاتية وأخلاقية وبأسلوب يتناسب مع كل سياق خاص". [2]

ثانيا: تعريف حوكمة الشركات من وجهة نظر المنظمات

1) **عرفها البنك الدولي (*)(WB)** : "هي ممارسة للسلطة السياسية، ورقابة إدارة الموارد المؤسساتية من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية".

2) **حيث أجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (*)(UNDP) على أن الحوكمة هي**: "ممارسة للسلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المؤسسة واعمالها وبمفهومها الواسع تغطي الهياكل التنظيمية وانشطة الحوكمة المركزية، الإقليمية والمحلية والبرلمان والمؤسسات والأفراد التي تضم المجتمع المدني والقطاع الخاص في المشاركة بفعالية والتأثير في السياسة العامة المؤثرة على كافة أفراد المجتمع". [3]

---

[1] – أمنية فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبية الإبداعية، اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة مالية ومحاسبة والتسويق في المؤسسة جامعة باجي مختار، عنابة، 2013-2014، ص: 31.

[2] – بكريتي نصيرة، دراسة أثر الحوكمة على فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، 20172018، ص: 47.

* – WB: The world Bank.

* –UNDP: United Nations Development Program.

[3] – سالم بن سلام بن حميد الفليتي، حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، درا أسامة للنشر والتوزيع الردن، عمان، ط1، 2010، ص: 34.

3) **أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[*] إلى مفهوم الحوكمة على أنها** "مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة الذي يجب ان يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة لاستخدام موارد واصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفعالية 1999". [1]

4) **تشير لجنة الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات (تقرير Cadbury) إلى أن:** حوكمة المؤسسات هي نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب.

ثالثا: تعريف حوكمة المؤسسات من وجهة نظر الإدارة

1. هي واجبات ومسؤوليات مجالس إدارة الشركة في إدارة الشركة، وإدارة العلاقات مع حملة الأسهم وأصحاب المصالح.
2. هي عبارة عن الآليات التي تؤثر على عملية اتخاذ القرارات بواسطة المديرين، عندما يكون هناك انفصال بين الملكية والإدارة.
3. حوكمة المؤسسات هي السعي لضمان إدارة المؤسسات بفعالية. [2]

---

[*] -OECD: Organization For Economic Cooperation and Development.

[1] – ماجد اسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، بحث استكمال المتطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، 2009، ص: 16.

[2] – محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 10-11.

رابعا: تعريف ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات المنعقد في الجزائر في 11 مارس 2017

هي عبارة عن فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة، في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية المؤسسات بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك". [1]

وعلى غرار ما سبق ذكره من تعريفات الحوكمة تمكنا من الخروج بتعريف شامل لهذا النظام "هي نظام متكامل يحوي مجموعة من القواعد والسلوكيات التي تضمن سلامة الجهاز الرقابي من خلال وضع التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة المؤسسة وذلك ضمانا لحقوق حملة الأسهم والسندات والعاملين وأصحاب المصالح وغيرهم استنادا على الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية".

ويمكن توضيح كل التعاريف السابقة لحوكمة الشركات في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): يوضح أهم الخطوات ذات الصلة بالتعاريف الواردة بشأن حوكمة الشركات

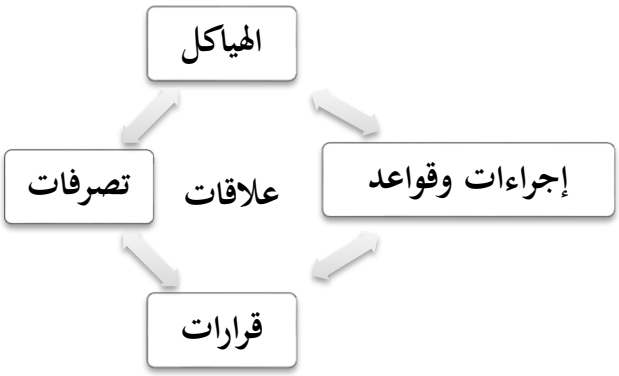

المصدر: من إعداد الباحثين واستنادا على دراسات سابقة

[1] – قورين حاج قويدر، مداخلة بعنوان الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديدة ودرها في النهوض بالسوق المالي، محور المداخلة: مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010، ام البواقي، ص: 01-02.

من خلال المخطط أعلاه نستنتج بأن الحوكمة: نظام يعمل أساسا على دراسة العلاقات بين أفراد المؤسسة.

الفرع الثالث: الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

هناك أربعة أطرف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، حيث تمكنا من شرحها على النحو التالي: [1]

1) **المساهمين Shareholdrs**: هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، فهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة وذلك ضمانا لحقوقهم.
2) **مجلس الإدارة Board of Directors**: وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم بإختيار المديرين التنفيذين والذين توكل إليهم السلطة الإدارية اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.
3) **الإدارة التنفيذية Exécutif Management**: هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

كما أن الوظيفة الأساسية لمديري الشركات المقيدة بالبورصة هي الإشراف على إدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله الشركة وذلك من خلال ما يعرضونه من تقارير دورية على مجلس الإدارة تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة وعلى ذلك يجدر بنا الإشارة إلى الدور الحيوي الذي يشغله المدير في الشركة باعتباره شخص مسؤول عن مصلحة الشركة وضمان حقوق المستثمرين والمساهمين.

[1] – عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص: 20-21.

4) **أصحاب المصالح Stock Holders**: هم مجموعة من الأطراف ذوي مصلحة داخل الشركة يتمثلون في الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ومن الملاحظ ان هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد في حين أن العمال والموظفين يتمحور اهتمامهم في قدرة الشركة على الاستمرار.

الشكل رقم (02): يوضح الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات

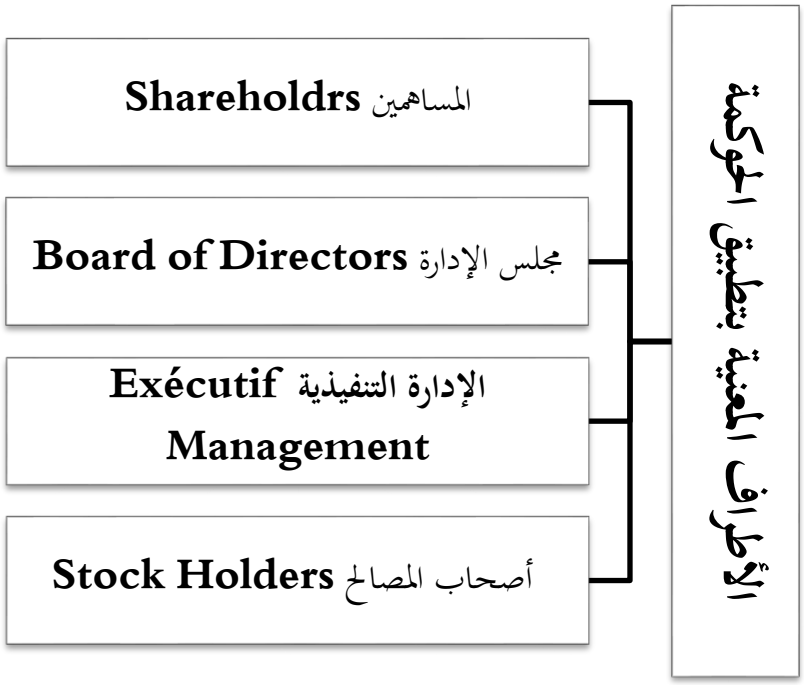

المصدر: عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية، الجزء الأول، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص 20.

هناك علاقة تكاملية تجمع بين مختلف الأطراف العاملة لتطبيق مفهوم الحوكمة.

المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات وخصائصها والأهداف المسطرة عنها

الفرع الأول: أهمية حوكمة الشركات

تكمن أهمية الحوكمة في رفع الكفاءة الاقتصادية عن طريق وضع إطار تنظيمي هدفه الحفاظ على القائمة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين وبالتالي فهي تقوم على تكريس وتجسيد قيم العدالة والشفافية ومحاربة الفساد ومنع الإساءة لإستخدام السلطة الإدارية.

يمكننا إبراز أهمية حوكمة الشركات كالتالي: [1]

أولا: أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمؤسسة

الحوكمة الرشيدة هي العصا الذي ترتكز عليه المؤسسات باعتبارها المساعدة على خلق بيئة عمل سلمية تعين المؤسسة على تحقيق أداء أفضل في وجود إدارة جيدة لذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر كما أنها تساعد على الوصول إلى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم لتوسيع النشاط وتقليل المخاطر وبناء الثقة مع أصحاب المصالح.

ثانيا: أهمية الحوكمة بالنسبة للمستثمرين وحملة الأسهم

تهدف إلى حماية الاستثمار من التعرض للخسارة بسبب سوء استخدام السلطة في غير مصلحة المستثمرين وترمي أيضا إلى تعظيم عوائد الاستثمار وحقوق المساهمين والقيمة الاستثمارية علاوة على الحد من حلات تضارب المصالح، كما أنها تساعد في إعطاء الحق للمساهمين في اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة المؤسسة.

ثالثا: أهميتها بالنسبة لأصحاب المصالح الأخرى

تسعى الحوكمة إلى بناء علاقة وثيقة بين إدارة المؤسسة والعاملين بها وموردیها ودائنيها وغيرهم، فالحوكمة الرشيدة تضمن الثقة بينهم من أجل تحقيق أهدافا الاستراتيجية.

[1] – محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مصر، جوان 2007، ص: 04.

رابعا: أهمية الحوكمة بالنسبة للإقتصاد

دفع عجلة التنمية الاقتصادية استنادا على رفع مستوى كفاءة الاقتصاد والمساعدة على استقرار الأسواق المالية وجذب الاستثمارات من الداخل والخارج على حد سواء، زيادة على تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي. [1]

خامسا: أهمية حوكمة المؤسسات في خلق القيمة

تهدف حوكمة المؤسسات حسب التعاريف السابقة أساسا إلى ضمان إتباع المديرين لأهداف خلق الثروة المحددة من طرف المساهمين كما أن المدرين يتلقون أجورا بقدر ما يقدمونه هذا يعني القيمة الفعلية للخدمات المقدمة، وتهتم بدرجة كبيرة بعلاقة المدرين والمساهمين لأن هؤلاء فقط لا تتوفر لديهم عقود تسمح لهم بضمان مصالحهم وتعارض المصالح بين الطرفين، يمكن ان يتقلص بربط أجور المديرين بأدائهم، لتصبح مشكلة التعارض في المصالح بين المساهمين والمديرين محلولة جزئيا. [2]

الفرع الثاني: خصائص حوكمة الشركات

1) **الانضباط Dixiplin**: اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح، ويتحقق ذلك من خلال توريد بيانات واضحة للجهود، وجود حافز لدى الإدارة اتجاه تحقيق سعر عادل للسهم، التقدير السليم لحقوق الملكية، استخدام الديون في مشروعات هادفة وإقرار نتيجة الحوكمة في التقدير السنوي.
2) **الإفصاح والشفافية Transparence**: تتحقق بتقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث، يتم ذلك من خلال: الإفصاح عن الأهداف المالية بدقة، نشر التقرير السنوي في موعد الإفصاح العادل عن النتائج السنوية، تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا وتحديث المعلومات على شبكة الأنترنت.
3) **الإستقلالية Independence**: تلاقي التأثيرات غير الضرورية نتيجة للضغوطات ويتحقق ذلك من خلال المعاملة العادلة للمساهمين من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا وجود رئيس مجلس الإدارة

[1] – عمر عبد الحميد وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، درا المسيرة، ط1، عمان– الأردن، 2011، ص: 186.
[2] – محمد حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

مستقل عن الإدارة العليا، وجود لجنة لتحديد المرتبات والمكافآت، يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل، تدعيم وجود مراجعين مستقلين.

4) **المساءلة Accountability**: بمعنى إمكانية تقييم وتقدير اعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ويتحقق ذلك من خلال: ممارسة العمل بعناية ومسؤولية والترفع عن المصالح الشخصية، التصرف بشكل فعال ضد الأفراد الذين يتجازون حدود مسؤوليتهم التحقيق الفوري حالة إساءة الإدارة العليا ووضع آليات تسمح بمعاقبة الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في حالة تجاوز مسؤوليتهم وسلطتهم.

5) **المسؤولية Responsability**: وتكون المسؤولية امام جميع الأطراف من ذوي المصلحة في المؤسسة، ويتحقق ذلك من خلال: عدم قيام مجلس الإدارة الإشرافي بدور تنفيذي، وجود أعضاء لمجلس الإدارة مستقلين ومن غير الموظفين، الاجتماعات الدورية والكاملة لمجلس الإدارة، وجود لجنة مراجعة ترشح المراجع الخارجي وتراقب اعماله، بالإضافة إلى مراجعتها لتقارير المراجعين الداخليين والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية.

6) **العدالة Faimess**: احترام حقوق كل المجموعات ذات المصلحة في المؤسسة من خلال: المعاملة العادلة لمساهمي الأقلية من قبل المساهمين أصحاب الأغلبية، حق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاجتماعات العامة، سهولة طرق الإدلاء بالأصوات، المكافآت العادلة لأعضاء مجلس الإدارة، اعطاء المساهمين حق الاعتراض عند إساءة حقوقهم والمشاركة في تعيين المديرين وكذلك في اتخاذ القرارات. [1]

تمحورت خصائص الحوكمة في الشكل التالي:

[1] – بلعادي عمار، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، محور: مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة– واقع. رهانات وآفاق، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامع ام البواقي– الجزائر، 07-08 ديسمبر 2010، ص: 05.

الشكل رقم (03): خصائص حوكمة المؤسسات

المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، شركات القطاع العام والخاص ومصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارة، المتطلبات)، ط2، الدار الجامعية، مصر، 2007-2008، ص 25.

الفرع الثالث: الأهداف المسطرة عن الحوكمة

يتناول هذا الدليل مجموعة من الأهداف تساهم في إعطاء الميزة النبيلة للحوكمة الرشيدة حيث تمكنا من إيجاز تلك الأهداف في النقاط التالية: [1]

- الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.
- تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
- إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف الشركة ووسائل تحقيق تلك الهداف ومتابعتها.
- المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء الشـــركات بحيث تتحول مســـؤولية الرقابة إلا كلا الطرفين وهما مجلس الإدارة للشركة والمساهمون ممثلين في الجمعية العمومية للشركة.

[1] – محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور اعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 17.

- عدم الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.
- تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.
- تمكين الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين المحليين والأجانب.
- إمكانية مشاركة المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين والقيام بدور المراقبين بالنسبة لأداء الشركات.
- تجنب حدوث مشاكل محاسبية ومالية بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد.
- تحسين خاصية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود. [1]
- إدخال اعتبارات القضايا السيئة والأخلاقية في منظومة صنع القرار.
- تحسين درجات الشفافية، الوضوح، الإفصاح ونشر المعلومات والبيانات.
- زيادة قدرة الإدارة على تحفيز العاملين وتحسين معدلات دوران العمالة واستقرار العاملين.

[1] – زايد مراد، ترغيني صبرينة، مداخلة بعنوان (البعد الاستراتيجي لحوكمة الشركات)، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07 ماي 2012، ص: 04.

المبحث الثاني: أساسيات تطبيق حوكمة الشركات

حتى يحقق نظام الحوكمة هدفه الرئيسي يجب ان تتوفر مجموعة من القواعد والمرتكزات والمحددات والمبادئ وكذا الآليات، وهذا لتسهيل العملية الرقابية وبالتالي الحكم على مدى جودة نظام الحوكمة المطبق.

المطلب الأول: أبعاد حوكمة الشركات وآليات تطبيقها

الفرع الأول: أبعاد حوكمة الشركات

قام الباحثون من خلال أبحاثهم الخاصة بالحوكمة وقواعدها بتسليط الضوء على النتائج المتوصل إليها والتي بواسطتها يتم تحديد الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات وذلك كالتالي:

أولا: البعد الإشرافي[1]

يتعلق البعد الإشرافي في تدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة التنفيذية، والأطراف ذات المصلحة ومن بينهم أقلية المساهمين ويتوقف ذلك على قدرة أعضاء مجلس الإدارة على القيام بتدقيق فعال، وإلى القيام بوضع قوانين وضوابط وآليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الادارة إذا لزم الأمر.

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **(OECD)** الصادر عام 1999م أشار في المبدأ الخاص بمسؤوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الادارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة نفسه من قبل المساهمين.

ثانيا: البعد الرقابي

يتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، فبالنسبة للمستوى الداخلي فهو يتناول تفعيل نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر، أما المستوى الخارجي فبشمل القوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة فضلا عن توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاله من خلال:

[1] – ماجد اسماعيل أبو حمام، مرجع سبق ذكره، ص 30-31.

أ. **الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة:** أي تشجيع دور الإدارة في اختبار السياسة المحاسبية المناسبة.

ب. **دور المراجعة الداخلية:** لا يمكن لمبادئ الحوكمة ان تطبق بفعالية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة والمراجعة وتطويرها. كما انها تعمل على تقييم وتحسين العمليات الداخلية للوحدة الاقتصادية.

ج. **دور المراجع الخارجي:** القيام بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية من خلال إبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية وبالتالي الحد من التعارض بين الملاك وإدارة الوحدة.

د. **دور لجان المراجعة:** توصلت دراسة **Memullen** إلى أن الوحدات الاقتصادية التي لديها لجان مراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية وخاصة الوحدات الاقتصادية المقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية وبالتالي هي تعمل على تطبيق قواعد الحوكمة وتقييم فاعلية مستويات الأداء اللازمة لزيادة كفاتها. [1]

ثالثا: البعد الأخلاقي:

ويتعلق بخلق وتحسين البيئة الرقابية بما تشمله من قواعد أخلاقية، ونزاهة وأمانة، ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركات وبيئة الأعمال بصفة عامة. [2]

رابعا: الاتصال وحفظ التوازن

يتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات بين المؤسسة الممثلة في مجلس الإدارة التنفيذية من جهة والأطراف الخارجية سواء ذات المصلحة أو الجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى. [3]

---

[1] – بروش زين الدين– دهيمي جابر، مداخلة بعنوان "دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري" الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يوم 06-07 ماي 2012، جامعة بسكر، متوفر على موقع:
http: //labuniv-biskra. dz

[2] – المرجع نفسه.

[3] – المرجع نفسه.

خامسا: البعد الاستراتيجي

ويتعلق بصياغة استراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الاستراتيجي والتطلع إلى المستقبل إستنادا إلى دراسة متأنية ومعلومات كافية على أداءها الماضي والحاضر، وكذلك دراسة عوامل البيئة الخارجية وتقدير تأثيراتها المختلفة استنادا إلى المعلومات الكافية عن عوامل البيئة الداخلية ومدى تبادل التأثير فيما بينها. [1]

سادسا: المساءلة

ويحدد هذا العنصر الإعلان عن أنشطة وأداء المؤسسة والغرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانون مساءلة المؤسسة. [2]

سابعا: الإفصاح والشفافية

ويتعلق الإفصاح والشفافية ليس فقط بالمعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى المؤسسة، بل يتس المفهوم ليشمل الإفصاح ضمن التقارير العامة عن المؤشرات الدالة عن الالتزام بمبادئ الحوكمة طبقا لتوصيات سوق نيويورك للأوراق المالية. [3]

الفرع الثاني: آليات تطبيق الحوكمة الرشيدة

تنقسم آليات تصنيف حوكمة الشركات إلى آليات داخلية وآليات خارجة:

1) **الاليات الداخلية للحوكمة:** هي تلك الآليات التي تتم داخل المؤسسة: [4]

[1] – بروش زين الدين– دهيمي جابر، مرجع سبق ذكره.

[2] – المرجع نفسه.

[3] – بروش زين الدين– دهيمي جابر، مرجع سبق ذكره.

[4] –زكرياء بله باسي، آليات علاقة حوكمة الشركات بالأداء المالي، ملتقى حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) ومعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الوادي، 07-08-2014، ص: 12.

أ. **استقلالية مجلس الإدارة (نسبة الأعضاء غير التنفيذيين):** تعتبر أحد أهم آليات حوكمة الشركات التي اعتمدتها الكثير من الدراسات في سبيل الوصول لمجلس إدارة ذي كفاءة واستقلالية حيث من خلالها يتم حل مشكلة الوكالة الناجمة عن انفصال الملكية عن الإدارة.

ب. **حجم مجلس الإدارة:** وقد حظيت باهتمام الباحثين من حيث دراسة العلاقة بينها وبين الأداء وخلصت إلى نتائج متعارضة.

ج. **استقلالية رئيس مجلس الإدارة:** يجب الفصل بين مهام منصبي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي الأول للارتقاء بأداء الشركة من خلال تحقيق التوازن المطلوب حتى يحاسب الإدارة التنفيذية.

د. **نسبة تركز الملكية:** يقصد بهذه الآلية تركز الملكية في أيدي عدد قليل من الأفراد من خلال تأثيرهم على عمل الشركة، حيث اشارت بعض الدراسات إلى وجود ارتباط إيجابي وقوي بين الملكية الكبيرة والأداء.

هـ. **الملكية الداخلية للمديرين:** أي امتلاك الإدارة نسبة معينة من أسهم الشركة التي يديرونها وقد تكون العلاقة إيجابية بين الملكية الداخلية والأداء عند مستوى منخفض من الملكية كحافز للمراقبة.

و. **لجنة المراجعة:** تنقسم هذه الاليات بزيادة فعالية أداء مجلس الإدارة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة، وتساهم في تفعيل دور المراجعة الخارجية في أداء مهامها، وتشرف على التقارير المالية حتى تكسب ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى.

ز. **المراجعة الداخلية:** علاقة هذه الآلية بأداء الشركة، تقوم بالعمل مع مجلس الادارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر الرقابة الداخلية ككل.

2) الآليات الخارجية الحوكمة: تمثل هذه الآليات ما يلي: [1]

أ) **منافسة سوق المنتجات (الخدمات) بسوق العمل الإداري:** تعد هذه الآلية من أهم الآليات لحوكمة الشركات حيث أشار كل من هيس وإمبافيو **Hiss & Impavio** على أنها: "إذا لم تقم

[1] – بغو محمد الصغير، أثر الحوكمة على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصاية– دراسة حالة مؤسسة نفطال وحدة Gpl ام البواقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2018-2019، ص: 21-22

الإدارة بواجباتها بشكل الصحيح (أو إنها غير مؤهلة)، فسوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي سنتعرض للإفلاس" إذن فإن منافسة سوق المنتجات (أو الخدمات تهذب سلوك الإدارة، وخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري في الإدارة العليا. وهذا يعني أن إدارة الشركة في حالة الإفلاس سوف يكون له تأثير سيء على عمل مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة؛ إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة للتعيين أنه لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس الإدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركاتهم إلى الإفلاس أو التصفية.

ب) **الاندماج والاستحواذ**: ويعتبر الاندماج والاستحواذ أحد أشكال دمج الأعمال للشركات والتي ينص عليها بعض القوانين للشركات والذي بدوره يشكل الجوهر المتبع من قبل الحوكمة المعمول به.

ت) **التدقيق الخارجي**: حيث يحسن المدقق الخارجي من نوعية الكشوفات المالية ويحقق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات في الشركة، ويغرس الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام.

ث) **التشريع والقوانين**: حيث تؤثر التشريعات والقوانين على عملية الحوكمة، ليس بما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض.

وإضافة إلى هذا تمكنا من الوصول إلى 04 نقاط أساسية يتم استخدامها لتنفيذ الحوكمة وهي: [1]

- تطوير النظام القانوني بما يضمن توفير الإدارة القانوني الملائم لتحقيق أهداف حوكمة الشركات.
- التحديد الدقيق لسلوك ومسؤوليات الهيئات المختلفة المسؤولية عن الإشراف والرقابة.
- تطوير الهيكل التنظيمي للمؤسسة بالشكل الذي يحقق اهداف الحوكمة مثل التحديد الواضح لاختصاصات مجلس الإدارة واللجان المختلفة.
- وجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة من جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة.

[1] – احمد علي خضر، الافصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2012، ص: 11.

المطلب الثاني: مقومات حوكمة الشركات ومرتكزاتها

الفرع الأول: المقومات الأساسية لنظام الحوكمة

تنحصر مقومات الحوكمة المؤسسية في النقاط التالية: [1]

- توفر القوانين واللوائح الخاصة بضبط الأداء الإداري للوحدة الاقتصادية وهذا من خلال جود لجان أساسية (لجنة المراجعة) تابعة لمجلس الإدارة لمتابعة أداء الوحدة الاقتصادية ووضوح السلطات والمسؤوليات والهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية.
- فعالية نظام التقارير والقدرة على تحقيق الشفافية وتوفير المعلومات، وتعدد الجهات الرقابية على أداء الوحدة الاقتصادية.
- تمكين القوى البشرية المحلية من متخصصين وإداريين وفنين بالتدريب والتوعية وتنمية المهارات المطلوبة.
- تطبيق مبدا المساءلة. [2]

كذلك فإن إطار الحوكمة يقوم على أربعة مقومات أساسية هي: [3]

أولا: الإطار القانوني: يحدد حقوق ومسؤوليات واختصاصات كل طرف من الأطراف الأساسية بالمؤسسة، وكذا عقوبات انتهاك هذه الحقوق وتجاوز تلك الاختصاصات كما انه يحدد الجهة الحكومية المسؤولة عن مراقبة تطبيق إجراءات الحوكمة.

ثانيا: الرقابة المالية: الغرض منها إلزام المؤسسات الاقتصادية على تحقيق الكفاءة والأمانة والنزاهة وشفافية المعلومات وذلك من أجل رفع الاقتصاد القومي ومن بين هذه المعنية نجد البنك المركزي هيئة الاستثمار، الهيئات غير الحكومية المساندة للمؤسسات مثل (جمعية المحاسبين والمراجعين وجمعية إدارة الأعمال) وكذا

---

[1] – زينب حوري، "دور نظام المعلومات المحاسبية في دعم الحوكمة "الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع ورهانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2010، ص: 07.

[2] – دليل وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين، 2017، ص: 04.

[3] – بوكاري عائشة– عقيدي مولات، حوكمة نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة الجزائرية للكهرباء والغاز وحدة الانتاج أدرار"، جامعة احمد دراية أدرار، الجزائر، 2016، ص: 17.

المؤسسات غير الحكومية الهادفة لتحقيق الربح مثل (شركة ومكاتب المحاسبة والمراجعة، المحاماة، ومؤسسات التصنيف الإئتماني... إلخ).

ثالثا: الإطار التنظيمي ويتضمن عنصرين هما

النظام الساسي للمؤسسة والهيكل التنظيمي لها موضحا عليه أسماء واختصاصات رئيس وأعضاء ولجان مجلي الإدارة وأسماء واختصاص المديرين التنفيذيين.

رابعا: روح الانضباط: الحرص على المصلحة العامة للمؤسسة وتشجيع جميع العاملين بها على المساهمة الفعالة في تحسين أدائها وتعظيم قيمتها التنافسية وذلك بنشر ثقافة الحوكمة والعمل على تفعيلها.[1]

الشكل رقم (04): المقومات الداعمة لنظام الحوكمة.

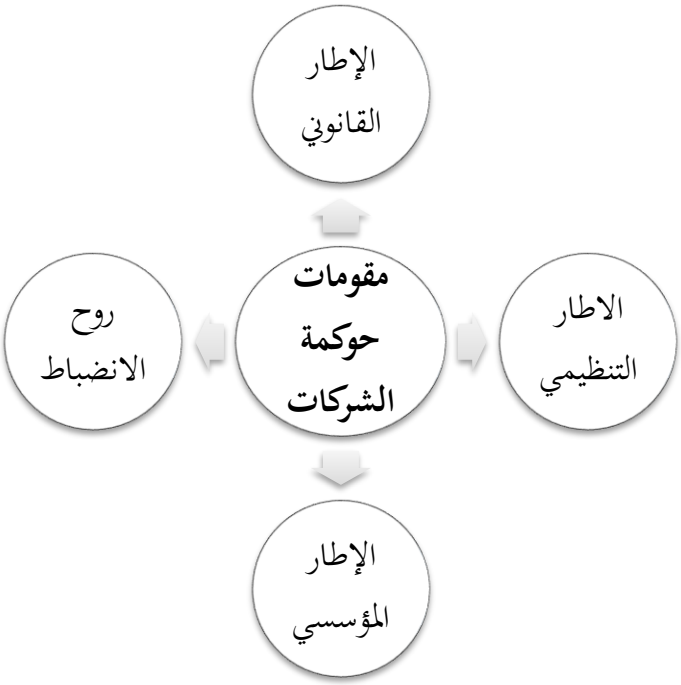

المصدر: كارم فاروق عبد الرسول، نموذج مقترح لتطبيق ودمج مبادئ الجودة والحوكمة لتحسين أداء المؤسسة الممولة للمشروعات الصغيرة، ص 56. متوفر على: bensaidamine. Yolasit. com

[1] – صلاح حسن، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية، دار الكتاب الحديث، 2011، ص: 67.

الفرع الثاني: أهم المرتكزات التي قام عليها نظام الحوكمة

يرى **Jonthan Chackman** انه من الصعب التعرف من داخل الشركة عما إن كان نظام الحوكمة يعمل بشكل حقيقي أم لا. [1]

ومن هذه النظرية استوجب على المؤسسة التقيد بركائز حوكمة تساهم في رفع كفاءة الشركات إذ تتمحور ركائز الحوكمة في 03 نقاط أساسية: [2]

الركيزة الأولى: وتتعلق بالالتزام بالسلوك والقيم الأخلاقية داخل الشركة من نزاهة أمانة مصداقية، إفصاح، عدل وشفافية وذلك للحفاظ على السمعة الاقتصادية لها.

الركيزة الثانية: وتتعلق بتفعيل دور المساهمين وأصحاب المصالح في حوكمة الشركات من خلال قيامهم بالرقابة والمساءلة، حيث أن الأطراف الخاصة بالمساءلة المحاسبية أمام المساهمين وأصحاب المصالح تتمثل أساس في مجلس الإدارة، اللجان التابعة له كلجنة التدقيق، الإدارة العليا ـــ إدارة التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي.

الركيزة الثالثة: تتعلق بإدارة المخاطر، لحماية الشركة ومختلف أصحاب المصالح فيها ولرفع أدائها المالي.

يوضح الشكل الموالي ركائز حوكمة الشركات

[1] – براهمة كنزة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013-2014، ص: 17-18

[2] – المرجع نفسه.

الشكل رقم (05): يوضح ركائز حوكمة الشركات

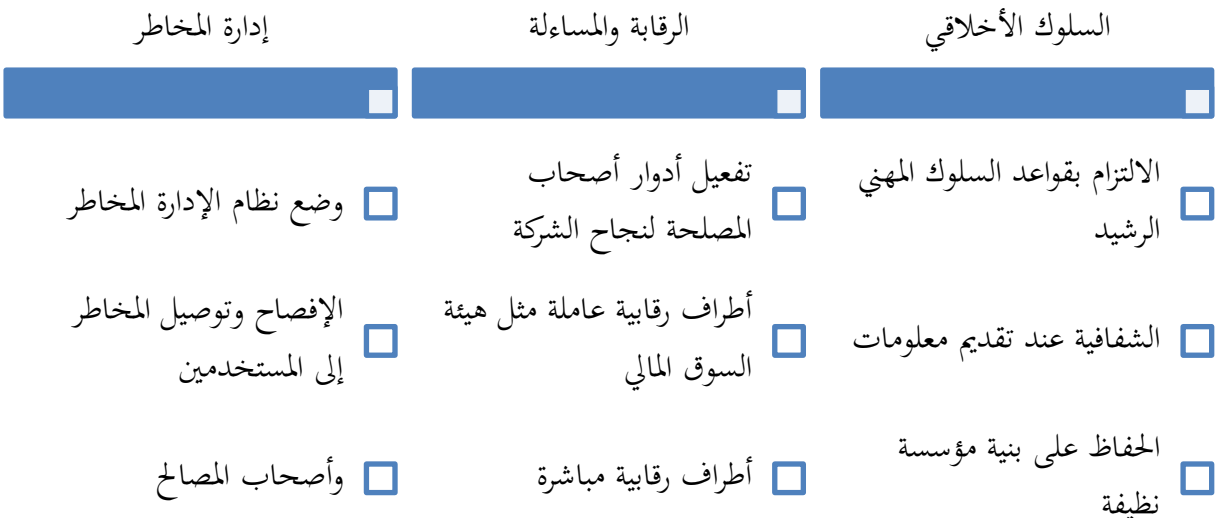

المصدر: براهمة كنزة، المرجع السابق، ص 18.

نستنتج بأن نظام الحوكمة يقوم على ركائز كانت الدافع في تحقيق سلامة الأجهزة الإدارية بغية رفع الكفاءة المهنية.

المطلب الثالث: نظام حوكمة الشركات ومحدداته والمبادئ المعمول بها

الفرع الأول: نظام حوكمة الشركات

يعد نظام الحوكمة من النظم المرتبطة بتطبيق سياسات الحرية الاقتصادية وتفعيل آليات واحكام السوق كما أنه يعمل على جذب الاستثمارات لأي دولة من الدول، ولأي شركة من الشركات والعمل على نشر ثقافة الالتزام كما انها ترتبط بعمليات تحقيق القيمة المضافة وكذلك التراكم الرأسمالي مما يؤدي على تحقيق نتائج ملموسة منها: [1]

[1] – العبدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة شركة ألياس للتأمينات الجزائرية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016، ص: 25.

أولا: اقتصاديات التشغيل الأمثل

وهذا من خلال القضاء على جل أشكال الفساد الاقتصادي في الشركة وعدم السماح لأي هدر للموارد بما يرفع من اقتصاديات التكلفة، حيث نقل التكاليف بنسبة عندما تتواجد الحوكمة.

ثانيا: الاتقاء الإنتاجي

وذلك برفع إنتاجية عوامل الإنتاج الخاصة بالشركة، حيث تعمل على رفع الطاقات التشغيلية بشكل ملحوظ، بما يتبع ذلك من زيادة ملموسة في الإنتاج ومن امتلاك اقتصاديات أفضل خصوصا اقتصاديات الحجم، وما يحققه كل منهما من تأثير في الأسواق نتيجة امتلاك مزايا تنافسية ملموسة.

ثالثا: اقتصاديات العائد والمردود الاستثماري

يتعلق بربح رأس المال المستثمر في الشركة، حيث يتحقق عند انخفاض التكاليف وزيادة قدرة الشركة على تخفيض أسعار منتجاته، أو تسعيرها بسعر مناسب ومن ثمة زيادة القدرة التسويقية للمنتوجات فضلا عما تحققه الشركة من عائد ومردود.

وزيادة على ذلك تأتي الحوكمة كنظام يعمل على تفعيل وتشـــغيل وتوظيف الموارد، ويزيد من كفاءة استخدامها في إطار سليم يتحقق بتفاعل وتفعيل اقتصاديات السوق كما يعمل كمنظومة تفاعلية استهدافية مكونة من 03 أجزاء رئيسية وهي: [1]

أ. **المدخلات**: كل ما تحتاجه الحوكمة من مســـتلزمات وما يتعين توفيره لها من مطالب ســـواء كانت مطالب تشريعية إدارية قانونية أو اقتصادية.

ب. **تشغيل الحوكمة**: ويشير إلى الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة والمشرفة عن هذا التطبيق وجهان الرقابة وكل كيان إداري داخل الشركة أو خارجها أو تفاعلهم فيما بينهم في تنفيذ الحوكمة وتشجيع الالتزام بها فضلا عن تطوير أحكامها والارتقاء بها.

[1] – طالب علاء فرحان– إيمان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص: 25-26.

ت. المخرجات: الحوكمة إدارة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع إذ أن المخرجات هنا هي مجموعة المعايير والقوانين والقواعد المنظمة للأداء والسلوك والممارسات العلمية التنفيذية سواء في الشركات أو المصارف للحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الشفافية.

الفرع الثاني: محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشـــركات من عدمه يتوقف على مدى توفر مســـتوى جودة محددات الحوكمة الخارجية والداخلية، ونعرض فيما يلي هتين المجموعتين من المحددات كما يلي:

أولا: المحددات الخارجية

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن حسن إدارة الشركة.

أ. البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمناخ العام للاستثمار

تتعلق بطبيعة النظام القانوني والاقتصادي والاجتماعي السائد كالقوانين المنظمة لسوق العمل قانون الشركات وسوق المال، تنظيم المنافسة، منع الممارسات الاحتكارية والافلاس.

ب. الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق:

أي التقيد بمعايير موعدة تكون ملزمة التطبيق لتعزيز خاصـــية المقارنة بين البيانات والمعلومات المالية على المستوى العالمي ووضع آلية للتقيد بها.

ت. مصادر التمويل:

هناك أهمية كبيرة لحوكمة بالنســبة للمســتثمرين "مصــادر التمويل" في الأســواق المالية لن المصــدر التمويلي يتطلب حوكمة فعالة. [1]

[1] – محمد خالد المهاني، حوكمة الشركات واهميتها في جذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية، ملتقى الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، سوريا، 2007، ص: 04.

ثانيا: المحددات الداخلية

تشير كل القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين بحيث أن توفر وتطبيق كل هذا يؤدي إلى التقليل من تعارض المصالح بين هذه الأطراف. [1]

أ. **مجلس الإدارة:** يجب ان يتضمن مجلس الإدارة التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، وأن يتحمل كل من مجلس الإدارة التنفيذية المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن مدى تحقيق أداء شركة وتحقيق مصلحة المساهمين وكافة أصحاب المصالح ومعاملتهم معاملة حسنة وعادلة وبالتالي الإشراف على حسن ممارسة الحوكمة في الشركة وممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة من أجل تحقيق أهداف الشركة.

ب. **الهيكل التنظيمي:** إن من مسؤوليات مجلس الإدارة إعداد الهيكل التنظيمي والذي يتضمن عملية التسلسل الهرمي للسلطة، لعرض وتحديد الواجبات وتوزيع المسؤوليات وتفويض السلطات للوصول للنتائج المرجوة.

ت. **النظام المحاسبي:** يعمل على مساعدة مستخدمو البيانات والمعلومات وذلك لما يرفره لهم من اتخاذ القرارات إذ يشكل القاعدة الأساسية للكفاءة الخاصة بمأخذي القرارات الاستراتيجية والتشغيلية بامتياز باعتباره المؤثر في عملية التحكم المؤسسي.

ث. **قيم الشركة:** وهي التي تتعلق بالسلوك الخلاقي للشركة، وبمستويات عالية من القيم القائمة على الأخلاق المهنية من نزاهة وموضوعية وامانة في تنفيذ أعمال الشركة. [2]

[1] – يحياوي الهامل– بوحديد ليلى، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، جامعة باتنة، 2004، ص: 63.

[2] – محمد خالد المهاني، مرجع سبق ذكره، ص: 05.

الشكل رقم (06): محددات تطبيق مبادئ الحوكمة الشركات

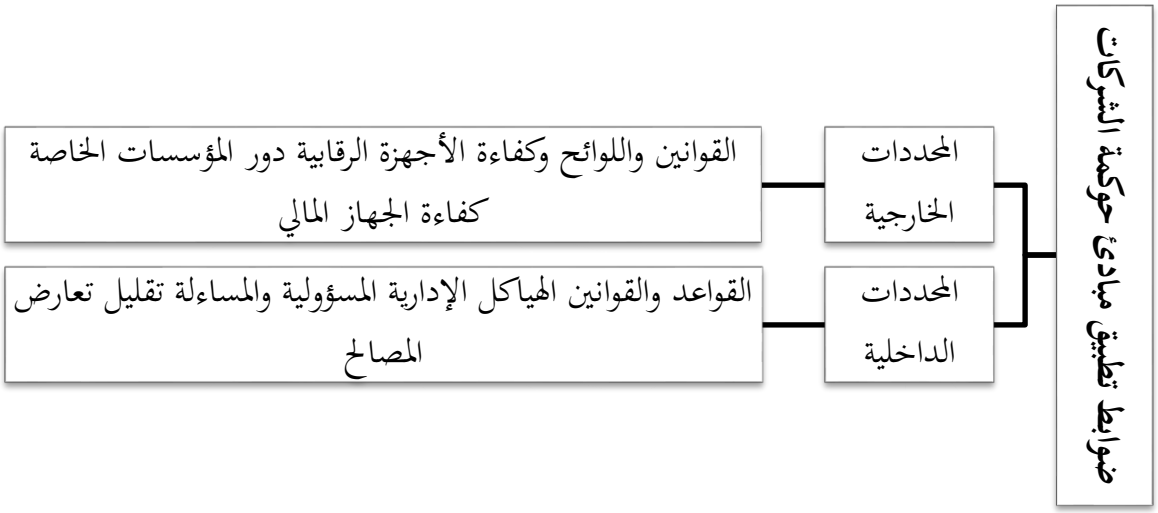

المصدر: محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات دور أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 22.

الفرع الثالث: المبادئ المعمول بها في الحوكمة المؤسسية

من المنظور أنه ليس هناك نظام موحد للحوكمة تستعينا به جميع الدول بل هناك مبادئ ومعايير عامة تسعى إلى بناء نظام حوكمي قائم على الشفافية والوضوح وتعزيز الثقة بين المساهمين وأصحاب المصالح، حيث تمحورت أفكار كبر المنظمات الدولية نحو وضع وسن مبادئ محددة ومن بين هذه المؤسسات نجد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي بالإضافة إلى بنك التسوية الدولية ممثلا في لجنة **بازل**.

أولا: مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD):

تم إقرار المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **(OECD)** لأول مرة سنة 1999 كان المقصود منها أساس التعرض لمشكلة الملكية الفردية والرقابة داخل الشركات، أي ضمان قدرة حملة الأسهم على مساءلة الإدارة، وقد حدد مراجعة تلك المبادئ سنة 2004، حيث أضافت مبدأ سادس للمبادئ السابقة وفيما يلي عرض لهذه المبادئ.

أ. **التحقق وضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات**: بمعنى وجود اطار عام يحقق الإفصاح والشفافية عن كل المعلومات لكافة الأطراف، مع ضمان الالتزام بكافة القوانين واللوائح، واتخاذ

كافة الإجراءات اللازمة التي تحقق متطلبات الأفراد في الوقت المناسب، استنادا بالقوانين والتشريعات الملزمة لكافة الشركات.

ب. **حفظ حقوق جميع المساهمين:** وتشمل نقل ملكية السهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

ت. **الحفاظ على المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين:** يجب ان يكفل إطار حوكمة المؤسسات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، كما ينبغي ان تتاح لهم فرصة الحصول على تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم، ومن المعلوم أن ثقة المستثمرين سوف تعزز عند شعورهم بأن رأس المال الذي يقدمونه تتم حمايته من إساءة الاستخدام وبالأخص من قبل مديري المصرف أو مجلس الإدارة أو المساهمين ذوي النسب العالية. [1]

ث. **الإفصاح والشفافية:** لابد أن يتضمن إطار الحوكمة الإفصاح في الوقت المناسب، وذلك للإدلاء عن كافة المسائل المتصلة بالشركة ومن بينها: الموقف المالي، والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة بحيث يجب إعداد ومراجعة القوائم المالية، والافصاح عنها بأسلوب يتفق مع معايير محاسبية ومالية ذات جودة. [2]

ج. **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:** تحديد دور أصحاب المصالح من: مقرضين وموردين وموظفين ومستهلكين كما نص عليها القانون واحترام حقوقهم القانونية وإتاحة التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح. [3]

---

[1] – عبد الوهاب نصر علي– شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

[2] – سفير محمد، قاسي يوسف– مطبوعة بعنوان، محاضرات في حوكمة الشركات، جامعة العقيد أكلي محند أو لحاج، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلم تسيير، 2016، ص: 36.

[3] – احمد رامي بهلول– نبيل مخلوف، دور البنك المركز في ارساء مبادئ الحوكمة المصرفية وامكانية الاستفادة من التجربة الأردنية، مذكرة تخرج ماستر، تخصص تمويل مصرفي، تبسة، 2016، ص: 09.

ح. **مسؤوليات مجلس الإدارة:** وتشمل الواجبات القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية، ومن اهم مسؤولياته مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة ووضع الموازنات السنوية والانفاق الرأسمالي. [1]

الشكل رقم (07) مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

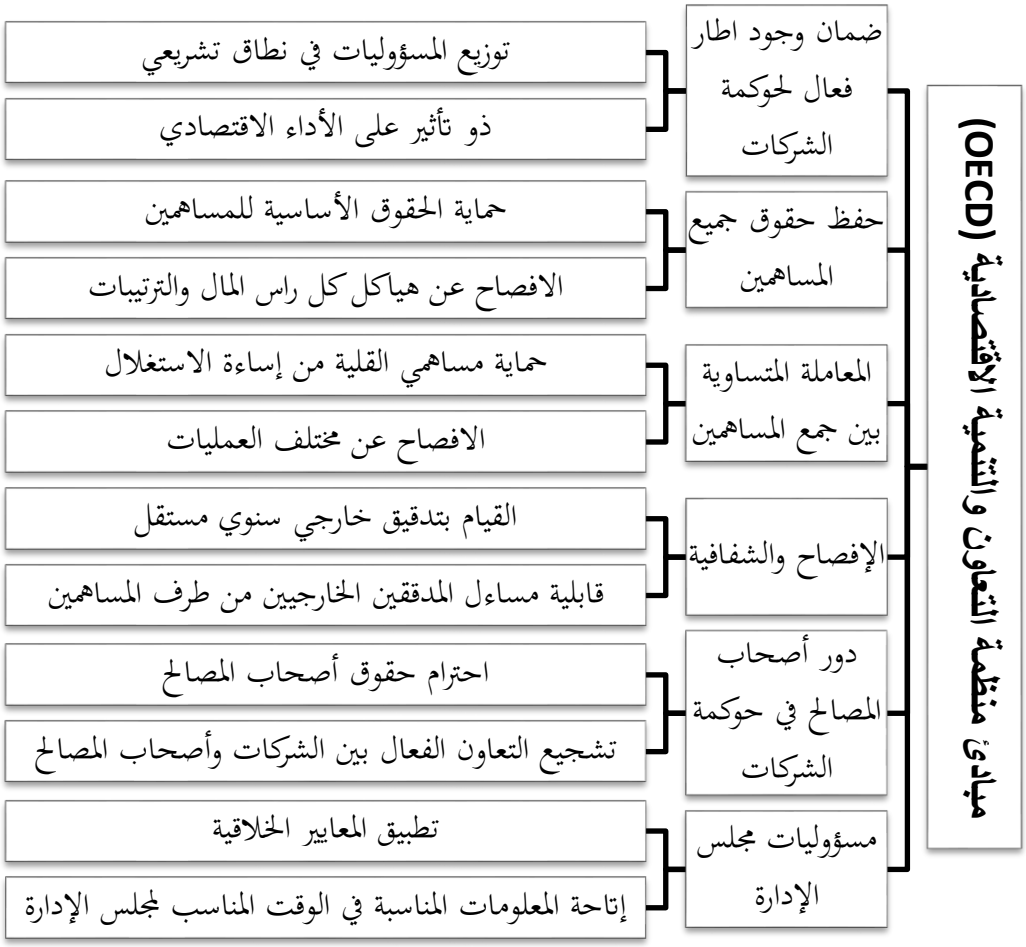

المصدر: من إعداد الباحثين وإستنادا على ما جاءت به (OECD)

[1] – حمدان خالد بلال الديسي، تجربة مؤسسة دبي في توفير المن من خلال الخدمات الذكية رسالة ماجستير، جامعة الأمارات العربية المتحدة، 2018، ص: 37.

ثانيا: مبادئ البنك الدولي

يعمل البنك الدولي على تشجيع الدول على تبني أفضل الممارسات الدولية والقيام بالإصلاحات القانونية والتشريعية ويقوم بتقديم الدعم المناسب سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي وذلك لتبني قواعد لإدارة جيدة للمؤسسات. [1]

أ. **على المستوى المحلي**: دعم البنك الدولي مجموعة من التقويمات التي تقوم بها الدولة بنفسها لنفسها والتي تحدد على أساسها مواطن الضعف والقوة فيما يخص إدارة الشركات، مما يساعد تلك الدول على ترتيب أولوياتها الهدف منها التقويم ودعم الإصلاح التشريعي، وفي الوقت ذاته نبني العمال التطوعية من القطاع الخاص في هذا المجال في هذا المجال وهو الأمر الذي يدقق واطار البنك العالمي العام للتنمية الشاملة الذي يؤكد على الحوكمة الجيدة للمؤسسات كعامل أساسي في التنمية.

ب. **على المستوى الإقليمي (العالمي)**: عمل البنك مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتوسي دائرة حوكمة المؤسسات خارج نطاق دول المنظم، وقد وقع البنك العالمي معها مذكرة في 1999وذلك برعاية المنتدى الدولي لقواعد حوكمة الشركات وكان الهدف منه هو مساعدة الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة على تحسين المعايير التي تستعملها إدارات الشركات لتشجيع المساءلة في الإدارة والعدل والشفافية وتحمل المسؤولية وفي عام 2003 وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة لتلك الدولي قواعد واسس ومعايير مالية وإدارية هدفها دعم الحوكمة داخل المؤسسات واهم هذه الأسس هي: [2]

- يجب ان تكون الممارسات جيدة ومقبولة للحكم الجيد.
- إيجاد خطوات جديدة تضمن الحكم الجيد.
- إسهامات أساسية لتطوير وتحسين الحكم الجيد محليا.
- القيادة الجيدة.

[1] – احمد لطفي امين السيد، المواجعة الدولية وعولمة راس المال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص: 749-750.

[2] – منا ورجداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الأردن، عمان، العدد 37، جوان 2012، ص: 169.

المبحث الثالث: الجهود الدولية لوضع مواثيق ونماذج وتجارب لحوكمة الشركات وتطبيقاتها الدولية

المطلب الأول: المواثيق والتقارير الدولية

دأبت الكثير من الدول إلى إصدار مواثيق وطنية لحوكمة الشركات تتكيف وبيئة اعمالها بالإضافة إلى أهم التقارير التي تماشت وهذا الإدارة، حيث أشار هذا المطلب على ذكر اهم هذه المواثيق والتقارير.

الفرع الأول: المواثيق الدولية لحوكمة الشركات

أولا: قانون ساربيز– أوكسيلي 2002 للو. م. أ:

ساربيز اوكسيلي **(sarbanes oxley – sox)** هو قانون أمريكي يوجب على الشركات ان تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية، حسب هذا القانون فإنه سيتم تحميل الرئيس التنفيذي ومدير القطاع المالي المسؤولية الشخصية عن الإعلان عن بيانات مالية خاطئة جاء هذا القانون إثر تداعيات المخالفات المالية الجسمية التي أدت إلى انهيار شركة أنرون وورلدكوم، بهدف إعادة الثقة للمستثمرين في سوق راس المال الأمريكي.

يتشكل قانون **(SOX)** من إحدى عشر فصلا وهي كالآتي: [1]

- **الفصل الأول:** مجلس الإشراف العام المحاسبي في الشركة.
- **الفصل الثاني:** استقلالية المراجعين.
- **الفصل الثالث:** مسؤوليات الشركة.
- **الفصل الرابع:** تحسين الإفصاح المالي.
- **الفصل الخامس:** تحليل تضارب المصالح.
- **الفصل السادس:** لجنة الموارد والسلطات.
- **الفصل السابع:** التقارير والدراسات.

[1] – صديقي خضرة، حوكمة الشركات، مطبوعات بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص إدارة استراتيجية وتخصص اقتصاد نقدي وبنكي والسنة الثانية ماستر تخصص إدارة المؤسسات، جامعة طاهري محمد بشار، كلية العلوم الاقتصادية وتسيير وعلوم التسيير، 2015-2016، ص: 48.

- **الفصل الثامن**: مساءلة الشركة والجرائم التدليس والاختلاس.
- **الفصل التاسع**: تحسين تطويق عقوبة الجرائم المتصلة.
- **الفصل العاشر**: عائد الضرائب من الشركات.
- **الفصل الحادي عشر**: المساءلة والتدليس بالشركات.

ثانيا: الدليل الموحد لحوكمة للشركات بالمملكة المتحدة:

جاء هذا القانون محل القانون المشترك الذي صدر عام 2003 ويترتب عليه إعادة النظر في إعداد التقارير المالية من قبل المجلس، ويتضمن الدليل مجموعتين. [1]

المجموعة الأولى: الشركات

حيث تشملت هذه المجموعة أربعة مبادئ تتعلق بالمديرين وهيكل المكافآت كما تتضمن علاقاتهم مع المساهمين والتأكيد على القابلية والمراجعة.

المجموعة الثانية: المساهمون المؤسسون

تحث هذه المجموعة المساهمين المؤسسين على الحوار مع الشركات وإعطاء الوزن المستحق لتقييم الإفصاح عن الحوكمة متى قامت الشركة بتقييم معايير الحوكمة خاصة تلك المتعلقة بهيكل وتركيبة المجلس كما لهم كل المسؤولية حول اعتباراتهم وحساباتهم عن استعمال الأصوات.

ثانيا: ميثاق حوكمة الشركات بألمانيا: [2]

يقدم هذا القانون في جوان 2005 لإدارة الشركات الألمانية لوائح قانونية أساسية الإشراف وإدارة الشركات المدرجة في البورصة الألمانية، ويتضمن معايير حوكمة الشركات المعترف بها دوليا ووطنيا، بهدف

---

1 -The combined code on corporate governance. Finaucial repoting council, june 2006. A partire du site: http: //www. fro. org. uk/documentd/pagemanager/frc/combiened%20code%20june%20. 2006. pdf.

2 -http: //www. frc. org. uk/pagemanager/frc/combienedcode-2009/combined20%review%20consulta-tion%20document%20march. 2020. 09, pdf.

هذا الميثاق لجعل نظام إدارة الشركات الألمانية شفاف ومفهوم والغرض منه هو تعزيز الثقة الدولية والوطنية للمستثمرين والعملاء والموظفين والجمهور العام، واهم مبادئه ما يلي:

- المبدأ الأول: المساهمين واجتماع الجمعية العامة.
- المبدأ الثاني: التعاون بين مجلس الإدارة مجلس الرقابة والإشراف.
- المبدأ الثالث: مجلس الإدارة.
- المبدأ الرابع: مجلس الرقابة.
- المبدأ الخامس: الشفافية.
- المبدأ السادس: التقرير والمراجعة في القوائم المالية السنوية.

الفرع الثاني: أولى التقارير المقدمة لتعزيز حوكمة الشركات

صدرت أكثر من ستة تقارير سنذكر أهمها:

أولا: تقرير كادبوري (Cadbury):

تقرير كادبوري بعنوان "الجوانب المالية لحوكمة الشركات" هو تقرير لجنة برئاسة أدريان كادبوري الذي حدد توصيات بشأن ترتيب مجلس إدارات الشركات ونظم المحاسبة للتحقيق من المخاطر والفشل، نشر هذا التقرير عام 1992، وتم إعداد التوصيات الواردة في التقرير بالمشاركة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة والبنك الدولي وغيرها.

أهم ما جاء به التقرير توصيات من ثلاث محاور أساسية: [1]

المحور الأول: المجلس: على مجلس الإدارة ان يتسم بالفعالية التي تمكنه من القيادة والرقابة على الأعمال في نفس الوقت.

[1] –http: //www. ecgl. org/cofes/documents/cadbury. pdf.

المحور الثاني: المراجعة: الاتفاق على اختصاصات ومسؤوليات المديرين والمراجعين عند اعداد وتقديم التقارير حول القوائم المالية للشركة وكذلك العمل على وضع نظم رقابة داخلية.

المحور الثالث: المساهمين: يحق للمساهمين الإطلاع على التقارير والحسابات أثناء اجتماع الجمعية العامة، وتبقى إشكالية كيفية تعزيز مساءلة المساهمين للمديرين.

ثانيا: تقرير فيينو الثاني (Vienot 2) [1]

يعد هذا التقرير تكملة للتقرير الذي سبقه سنة 1995 تحت عنوان "مجلس إدارة الشركات المدرجة في البورصة" تم إعداده بدعم ومساندة الجمعية الفرنسية للمؤسسات الخاصة **(AFPE)** [*]وحركة مؤسسات فرنسا **(MEDEF)** اجتمع حوالي 14 رئيسا شركة مدرجة في البورصة الفرنسية مع لجنة تقنية مكونة من (06) أعضاء ثلاثة تابعون لـــ **(AFPE)** والبقية **(MEDEF)** [**] وتمت مناقشة عدة قضايا بالشركة منها وظائف الرئيس بالشركة والمدير العام، وكذلك كيفية نشر المكافآت والخيارات لمديري الشركات المدرجة ضمن الجزء الأول والثاني من التقارير وفيما تضمن الجزء الثاني النصائح والتوصيات المتصلة بالمديرين ووظائف مجلس الإدارة واللجان التابعة له، إضافة على المعلومات المالية الواجب الإفصاح عنها وما يخص اجتماع الجمعية العامة، وقد قسم كالآتي:

- **القسم الأول:** الفصل بين وظائف الشركة والمدير العام
- **القسم الثاني:** نشر مكافآت مديري الشركات المدرجة
- **القسم الثالث:** الإداريين

ثالثا: تقرير كينغ الثاني

جاء تقرير حوكمة الشركات المدرجة في بورصة جوهانسبورغ للأوراق المالية في جنوب إفريقيا عام 2002 في أعقاب تقرير عام 1994 المعروف باسم **King1**، نشر تقرير كينغ بشأن حوكمة الشركات

[1] -http: //www. ocl. org/codes/documents/vienot2-fr. pdf.

[*] -**AFPE** : French Association of Private Entreprise

[**] -**MEDEF** : Mouvement Entreprise De France

جنوب إفريقيا لجنة يرأسها قاض سابق في المحكمة العليا مرفين كينغ **(Mervin King)** وتتضمن مدونة لممارسات وسلوك الشركات وكان الأول من نوعه في البلد وكانت تهدف على تعزيز أعلى معايير حوكمة الشركات في جنوب افريقيا حيث شمل المجالات الاقتصادية والجوانب البيئية والاجتماعية للشركة. احتواء التقرير على ستة عناصر محورية وهي: [1]

- **العنصر الأول**: المديرون ومسؤولياتهم.
- **العنصر الثاني**: إدارة المخاطر.
- **العنصر الثالث**: المراجعة الداخلية.
- **العنصر الرابع**: الإبلاغ عن الاستدامة المتكاملة.
- **العنصر الخامس**: المحاسبة والمراجعة.
- **العنصر السادس**: العلاقة مع المساهمين.

المطلب الثاني: نماذج وتجارب حوكمة الشركات

الفرع الأول: نماذج حوكمة الشركات

يتركب نظام الحوكمة من نماذج تتعدد من بلد آخر وذلك حسب تأثير عدة عوامل البيئة القانونية والتشريعية الثقافية أي حسب ثقافة كل بلد والسياسة وكذا مستوى تطور الأسواق المالية. [2] حيث يمكن حصرها في نماذج وهي:

[1] – العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق المعلومات المحاسبية، دراسة حالة شركة ألياس للتأمينات الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

[2] – حمادي نبيل، عمر علي عبد الصمد، ملتقى حول النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات، دراسة مقارنة للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، جامعة البليدة، ص: 829.

1. النموذج الأنجلو سكسوني: [1]

ويسمى أيضا نموذج الحوكمة الموجه بالأسواق، نموذج المساهم النموذج المشتت للملكية والذي يتميز بهيمنة السوق المالي في جذب رؤوس الأموال وتعيين المسيرين، حيث تحتل كفاءة هذه الأسواق محورا هاما في هذا النموذج وبالتالي فالمسيرين يخشون من الإشارات السعرية التي تبعثها.

يعمل هذا النموذج على الرفع من قيمة السهم كهدف وحيد للمؤسسة، لذا يعتبر حملة الأسهم هم الفئة الوحيدة ذات المصلحة التي تسعى الشركة لتحقيق مصالهم والفئة التي لديها قدرة التأثير على الإدارة.

بتميز هذا النموذج بالمميزات التالية:

- رأس المال وحقوق التصويت مشتت بين عدد كبير من المساهمين.
- غياب المساهمات المتقاطعة.
- أسواق مالية جد متطورة وبها سيولة كبيرة.
- اعتماد الشركات على السوق في تدبير احتياجاتها التمويلية.
- مكافأة الإدارة ترتبط بالإداء ومقدار النجاح المحقق.
- الهدف من النموذج هو الرفع من قيمة السهم
- وجود عدد كبير من الشركات المدرجة في البورصة (السوق المالي).
- التشديد على شفافية المعلومات التي يتم نشرها في القوائم المالية للمؤسسات.
- مجلس الإدارة أحادي أي أين تكون الوظائف الإدارية ووظائف الرقابة غير منفصلة.

نستخلص في الأخير ان مقياس نجاح الشركات في هذا النموذج هو مقدار الأرباح والعائد المحقق على الأموال المستثمرة.

[1] – غلاي نسيمة، فعالية حوكمة الشركات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، دراسة ميدانية لمؤسسات تلمسان، 2011، ص: 82.

2. النموذج الياباني الألماني: [1]

كما يطلق عليه أيضا اسم نموذج الحوكمة الموجة بالشبكات، نموذج الوساطة المالية للبنوك نموذج أصحاب المصالح. وهو أكثر اتساعا يهتم بمختلف أصحاب المصالح ويتم تطبيقه في معظم دول أوربا بخلاف بريطانيا بالإضافة إلى اليابان.

يختص هذا النموذج بالخصائص التالية:

- هيكل الإدارة ثنائي (مجلس الإدارة ومجلس الإشراف).
- عدد الشركات المدرجة بالبورصة (السوق المالي) ضعيف مقارنة بنموذج السوق.
- التركيز القوي في الملكية وفي حقوق التصويت.
- علاقة نظام التعويض بمستويات الأداء لا معنى لها وخاصة في اليابان.
- وجود مخاطر تضارب المصالح بين مساهمي الأغلبية ومساهمي الأقلية.
- عدم استقلالية مجلس الإدارة.
- الملكية المتبادلة للمؤسسات.
- مساهمات البنوك في رأسمال المؤسسات مرتفع.

وعلى أساس درجة تركز الملكية، يطلق على مساهمي هذا النموذج اسم المساهمين المراقبين.

3. النموذج الهجين اللاتيني لحوكمة الشركات:

يعتبر النموذج اللاتيني بمثابة نموذج يمزج بين خصائص النموذج الانجلو سكسوني وخصائص النموذج الألماني واليابابي، حيث أشار ويمر وباي في سنة 2005 انه إذا اخذنا فرنسا كدولة ممثلة لهذا النموذج سوف نجد هدف المؤسسة يجمع بين وجهة نظر كل من النموذج الأنجلو سكسوني، والنموذج الألماني واليابابي، ففرنسا وإسبانيا، إيطاليا إضافة إلى بلغاريا هي من أشهر البلدان التي تطبق النموذج اللاتيني.

[1] – بلهادي عبد القادر، أثر ثقافة المؤسسة على تفعيل حوكمة المؤسسات، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، ل. م. د تخصص اقتصاد منظمات، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018-2019، ص: 61-62.

ومن مميزات هذا النموذج التالي:

- أشار مينو ومنكس سنة 2005 وطبقا للقانون الفرنسي أنه "المؤسسات يمكنها أن تختار ما بين ان يقوم بإدارتها مجلس إدارة واحد، أو ان يقوم إدارة المؤسسات مجلسا إدارة هما المجلس التنفيذي، والمجلس الإشرافي". [1]
- ربط مكافآت الإدارة العليا بالأداء ذوي الاستخدام المحدود.
- آلية السوق للرقابة على المؤسسات- آلية غير منتظمة.
- هيكل الملكية بين المشتت والمركز.
- عدم وجود قيود قانونية لمساهمات البنوك في رأسمال المؤسسة.
- تامين نسبة 38% من التمويلات بواسطة السوق المالي.
- مساهمات متبادلة بين المؤسسات.
- أهم الأطراف الفاعلة في مجلس الإدارة هم المساهمون والعمال. [2]

الفرع الثاني: التجارب الدولية لحوكمة الشركات

إن الإهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات أدى على القيام بالعديد من التجارب الدولية في دول العالم وهذا في منطلق الأهمية الكبرى للحوكمة، هذه التجارب المطبقة لها الأثر الكبير في توضيح أهمية حوكمة المؤسسات والبنوك في تلك البلدان، ولا شك ان درجة الاهتمام بالموضوع السالف ذكره اختلفت من دولة إلى أخرى حيث انه قد لاقى اهتماما كبيرا في الدول المتقدمة أما الدول الناشئة فقد اتخذت خطوات إيجابية نحو محاولة تطبيق الحوكمة وإرساء مبادئها، نظرا لما عانته جراء الازمات المالية التي استوجبت تفعيل الحوكمة داخل شركاتها اما تجارب الدول العربية فإنها مازالت بحاجة على المزيد من الاهتمام والتطوير، وبالتالي يمكننا استدراج كل تجربة من تجارب هاته الدول على حدى وذلك كالتالي: [3]

[1] – محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص: 48.

[2] –

[3] – محمد البشير بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

أولا: تجارب الدول المتقدمة

نتيجة للعديد من المشاكل المالية التي تعرضت لها عدة شركات في الدول المتقدمة حاولت المنظمات والهيئات التنظيمية وبورصات الأوراق المالية لهذه الدول وضع قواعد يمكن من خلالها الالتزام بتطبيق الحوكمة، واختلفت هذه المحاولات من دولة إلى أخرى وذلك كما يلي:

1) تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت البداية الأولى للاهتمام بموضوع الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية هي قيام صندوق المعاشاة العامة **(CALPERS)** الذي يعتبر أكبر صندوق للمعاشات في الو. م. أ بتعريف الحوكمة وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين، حيث قام الصندوق باصدار مجموعة من المبادئ والخطوط الإرشادية الجوهرية لتطبيق الحوكمة التي ركزت على ما يلي: تشكيل مجلس الإدارة إستقلالية أعضائه اللجان المنبثقة عنه، مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، معايير تقييم أداء أعضاء المجلس، والتحديد الواضح من قبل أعضاء المجلس والمساهمين لمفهوم الاستقلال.

وبعد ذلك قامت اللجنة الوطنية الخاصة بالانحرافات بإعداد التقارير المالية عام 1987 بإصدار قرار يضمن العديد من التوصيات المتعلقة بتطبيق الحوكمة وما يرتبط بها منع الغش والتلاعب في التقارير المالية (الحد من التقارير المالية الاحتيالية)، وتعزيز نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركات.

وفي عام 1999 أصدرت كل من بورصة نيويورك **(NYSE)** والمنظمة الوطنية لتجارب الأوراق المالية **(NASD)** تقريرهما المعروف باسم **Blue Ribbon Report** الذي اهتم بفعالية الدور الذي يمكن ان تؤديه لجان المراجعة بشأن الإلتزام بتطبيق الحوكمة، حيث تضمن هذا التقرير عدة توصيات تتعلق بالشروط الواجب توفرها في عضو لجنة المراجعة من استقلال وخبرة في المحاسبة والمراجعة ليتمكن من أداء مهامه بموضوعية وحياد، إضافة إلى مسؤوليات اللجنة المتعلقة باعداد التقارير المالية، ومسؤولياتها اتجاه وظفتي المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

بعد كل ما عايشته كبرى الشركات الأمريكية من أزمات واخفاقات، كان من الضروري سن قوانين واسس حيث قام الكونغرس الأمريكي بإصدار قانون ساربنز أو كسيلي **(Sarbanes-oxley Act)** في عام 2002 عمل هذا الأخير على التأكيد نحو أهمية الحوكمة ودورها في تعزيز الشفافية والمساءلة لحماية المستثمرين من خلال تفعيل دور اعضاء مجلس الإدارة خاصة غير التنفيذيين منهم. وتفعيل دور لجان المراجعة وزيادة استقلالية المراجع الخارجي من أجل زيادة موثوقية التقارير المالية ألزمت القانون التنفيذي والمدير المالي للشركات بالمصادقة على هذه التقارير مع تحمل المسؤولية الكاملة في حالة الإفصاح عن معلومات خاطئة، ويعتبر تطبيق هذا القانون الزامي على كل الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية في الو. م. أ.

بعد ذلك بعام وضعت بورصة نيويورك **(NYSE)** وناسداك **(NASDAQ)** قواعد جديدة تفرض على الشركات المدرجة ان يكون اغلب أعضاء مجلس الإدارة من المديرين المستقلين على إفتراض ان زيادة الاستقلال في المجلس يؤدي إلى تفعيل الرقابة، كما ألزمت هيئة الأوراق المالية عالم 2006 **(SEC)** الشركات بتوفير معلومات عن مكافآت المديرين التنفيذين المدراء الماليين والمديرين غير التنفيذيين وإعطاء معلومات كاملة وذلك بغية تحسين الأداء بشكل أفضل. [1]

2) التجربة الألمانية:

اكتسبت الحوكمة اهتماما كبيرا في ألمانيا خاصة بعد انهيار عدد من الشركات الألمانية وتعرض أخرى لصعوبات مالية كشركة **Daimler**، مما أدى إلى إجراء مناقشات واسعة حول أقل دخول اليورو على الأسهم ذات القيمة المتدنية ببورصة فرانكفورت، وقد اسفرت هذه المناقشات على تقديم العديد من المقترحات على البرلمان الألماني، ومن بينها الاقتراح المسمى **(Kantrag)** الذي وافقت عليه الحوكمة الألمانية لأنه يتناول عدة نقاط لها علاقة بالحوكمة وهي:

- السماح للشركة بإعادة شراء أسهمها بموجب شروط مشددة (كان ذلك غير مسموح به من قبل).

[1] – حكيمة بوسلمة– نجوى عبد الصمد، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، تجارب الدول في لإرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري، قراءة تحليلية، ص: 93.

- الأسهم التي لها الحق في أصوات متعددة لا يسمح بها.
- لن يكون هناك نقض الزامي في عدد أعضاء المجلس الإشرافي، بينما يمكن مشاركة الأعضاء في عشر مجالس.
- المراجع الخارجي بعينه المجلس الإشرافي وليس مجلس الإدارة.
- تقليل تأثير البنوك بحيث لا يجوز لها التصويت كمفوض عن أصحاب الأسهم إذا تجاوزت نسبة هؤلاء 05% من عدد الأسهم الكلية.

ومن الجهود المبذولة أيضا في ألمانيا هو اصدار القانون الألماني للحوكمة عام 2000 من قبل مجموعة مبادرة برلين المكونة من عدد من الأكاديميين والمهنيين، حيث ركز هذا القانون على العديد من الأمور المرتبطة بالحوكمة مثل: مجلس الإدارة، المجلس الإشرافي، حملة الأسهم، الشفافية والإفصاح، وتطبيق بنود هذا يبقى اختياري. [1]

ومن أجل تعزيز الثقة في إدارة الشركات الألمانية وجذب المستثمرين المحليين والأجانب تمت مراجعة قانون الحوكمة في ماي 2003 من قبل لجنة الحوكمة الألمانية، والذي ركز في طبعته الجديدة على ضرورة تشكيل لجان مجلس الإدارة- وفي عام 2012 تم إجراء تعديلات على قانون الحوكمة الألماني من أجل التكيف مع التغيرات التي يمكن ان تحدث في بيئة الأعمال الألمانية، حيث جرى آخر تحديث له في ماي 2015 إلا أن تطبيقه يبقى غير الزامي على الشركات

3) تجارب الدول الناشئة:

أ. **تجربة روسيا:** يعتبر تحسين ممارسات الإدارة وارساء قواعد الشفافية في الشركات الروسية امرا حاسما للإستفادة من مزايا العولمة في تطوير الاقتصاد الروسي ولهذا السبب تستمر جهود الحوكمة الروسية في تحسين بيئة الأعمال عن طريق وضع أسس ومبادئ الحوكمة وتقوية التشريعات وتفعيل آليات التنفيذ.

[1] – المرجع نفسه، ص: 94.

وقد أحرزت روسيا تقدما ملحوظا عند قيامها بإصدار قانون الحوكمة الذي بساعد في رفع معايير حوكمة شركاتها إلى المستويات المقبولة لدى المستثمرين الدوليين، ويعد الإفصاح والشفافية من ابرز مجالات التقدم في الحوكمة في روسيا، وتكشف تقارير الحوكمة الروسية السنوية وربع السنوية المزيد من التفاصيل عن الأداء المالي والأداء غير المالي للشركات رغم ما يتطلبه الأداء غير المالي من شمولية.

إضافة إلى ذلك فقد أصبحت الشركات الروسية مطالبة بالإفصاح عن ممارسات الحوكمة المطبقة فيها إلتزاما بقانون الحوكمة الروسي ابتداء من سنة 2003.

ويزداد عدد الشركات الروسية الكبرى التي تصدر تقاريرها وفق معايير المحاسبة الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما، لا سيما بعد قرار الحوكمة الروسية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية سنة 2004 بغية تحقيق المزيد من الشفافية في بيئة الأعمال الروسية وبالأخص فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي. [1]

ب. تجربة ماليزيا: [2]

تعتبر تجربة ماليزيا في الحوكمة من التجارب المهمة، خاصة وأنها امتازت بالطابع التجريبي فسند انشاء المعهد الماليزي لحوكمة الشركات سنة 1998 ثم إنشاء لجنة التمويل لحوكمة الشركات في ماليزيا التي قدمت في تقريرها تعريف لحوكمة الشركات بأنها "عبارة عن عمليات وهياكل تستخدم لتوجيه وإدارة شؤون الشركات لتحسين وزيادة إزدهار العمال ومسؤولية الشركات وتحقيق الأهداف النهائية على المدى الطويل لتعظيم القيمة لحملة الأسهم".

عملت ماليزيا على تطوير حوكمة الشركات معتمدة على عدة مصادر منها القانون الماليزي لحوكمة الشركات الذي وضع مجموعة من المبادئ التي تخص مجلس الإدارة من حيث مكافآة مجلس الإدارة والمساءلة والمساهمين والمراجعة.

[1] – امينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية– دراسة عينية من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250، أطروح دكتوراه الشعبة مالية محاسبية والتسويق في المؤسسة، جامعة باجي مختار، عناب، 2013-2014، ص: 98.

[2] – بن سعيد أمين، المبادئ الأساسية لتطبيق الحوكمة المؤسسة، مداخلة منشورة على موقع: http: //iefpedia. com، ص: 15-19.

كما تم أيضا وضع خطة سوق راس المال الرئيسي التي تعتبر ان الحوكمة الجيدة للشركات المسجلة في سوق راس المال شيء حيوي وهام لإنجاز الأهداف الموضوعية مسبقا وأحد أهم التوصيات لهذه الخطة هي الإفصاح الإجباري عن مدى الخضوع لقانون حوكمة الشركات الماليزية كما أوضحت هذه الخطة ان التنمية الأكثر مرونة والمنافسة والنظام المالي المتحرك كلها آليات تساهم إيجابيا في النمو الاقتصادي والتوجه نحو التكنولوجيا.

ثالثا: تحارب الدولة النامية

1. **تجربة المملكة العربية السعودية:** [1]

شهدت المملكة العربية السعودية تحركا جادا من قبل الباحثين والمهتمين لمحاولة شرح والتعرف على جوانب وكيفية تطبيق حوكمة الشركات في قطاع الأعمال السعودية وهذا من خلال:

أ. عقد الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبية في المملكة بجامعة الملك سعود سنة 2003 وكان موضوعها الإفصاح المحاسبي والشفافية ودورهما في دعم الرقابة والمساءلة في الشركات السعودية وتناولت مناقشة مفهوم حوكمة الشركات ومدى إمكانية تطبيقه في المملكة.

ب. قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بإصدار مشروع معيار المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني والقواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة بالشركات المساهمة.

ت. صدور قرار مجلس الوزراء رقم 231 بتاريخ 1425/08/20هـ التي نصت الفقرة الثانية منه على تأسيس وحدات للرقابة الداخلية في كل جهة مشمولة برقابة الديوان يرتبط رئيسها بالمسؤول الأول في الجهاز وذلك لتوفير مقومات الرقابة الذاتية والحماية الوقائية للمال وترشيد استخداماته.

ث. قامت مجلة المحاسبة وهي دورية ربع سنوية تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة بشرح ومناقشة من قبل أكاديميين متخصصين في المحاسبة والمراجعة وتوضيح مدى تطبيق البيئة السعودية لمفهوم **(Gouvernance Corporate)**.

ج. صدور القرار الوزاري رقم 2229 بتاريخ 1423/11/01هـ والذي ينص على:

[1] – العابدي دلال، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

- أن يقدم المديرون الرئيسيون في الشركة إقرار يؤكدون بموجبه ان القوائم المالية للشركة لا تتضمن أي عبارات أو بيانات أو معلومات غير صحيحة.
- ان تقوم الشركة بإصدار تأكيد ربع سنوي، تؤكد بموجبه أن كلا من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين العاملين والموظفين التنفيذيين في الشركة وأزواجهم واقربائهم من الدرجة الثانية.
- أن يقوم المحاسب القانوني الذي يتولى مراجعة حسابات الشركات بإصدار تقرير فحص يؤيد بموجبه التأكيد المذكور في الفقرة الثانية أعلاه.

المطلب الثالث: واقع الحوكمة في الجزائر

لقد كان لسعي الجزائر في التحول من الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق دون إيجاد هيكل تشريعي يضمن حوكمة رشيدة للشركات العامة والخاصة أثر على الشفافية، وهذا أثبته المستوى السيء الذي احتلته الجزائر (المرتبة 99) في تقرير منظمة الشفافية الدولية الذي صدر في 26 سبتمبر 2007 فيما يخص تكشف ظاهرتي الفساد والرشوة وعدم اتخاذ الجزائر أي خطوة لكبح لجام هذه الجرائم. [1]

الفرع الأول: التعريف بميثاق حوكمة الشركات في الجزائر

في شهر جويلية من سنة 2007 انعقد بالجزائر أول ملتقى دولي حول "حوكمة المؤسسات" وقد تشكل هذا الملتقى فرصة موالية لتلاقي جميع الطرف في عالم المؤسسة، كما حدد لهذا الملتقى هدف جوهري يتمثل في: [2]

- تحسين المشاركين قصد الفهم الموحد والدقيق للمصطلح واشكالية الحكم ودراسته من زاوية الممارسة في الواقع وسبل تطوير الأداء وذلك ببلورة الوعي عن مدى أهمية حوكمة الشركات في تعزيز تنافسية المؤسسات في الجزائر وكذا الاستفادة من التجارب الدولية.

وخلال فعاليات هذا الملتقى، كانت الركيزة الفكرة حينها حول "إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للمؤسسة" كأول توصية وخطوة عملية تتخذ وقد تفاعلت كل من جمعية حلقة العمل والتفكير حول

[1] – سمير محمد، قاسي يوسف، مطبوعة بعنوان محاضرات في حوكمة الشركات، جامعة العقيد أكلي محند أو لحاج، البويرة، 2016-2017.
[2] – العبدي دلال، مرجع سبق ذكره، ص: 48-49.

المؤسسة، ومنتدى رؤساء المؤسسات مع الفكرة بترجمتها إلى مشروع، ومن ثمة ضمان تنفيذيه بواسطة إنشاء فريق عمل متجانس ومتعدد التمثيل.

وقد تفاعلت السلطات العمومية، ممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، بدعمها للمشروع ورعايته، كما شارك في المبادرة مجموعة من الهيئات والمؤسسات الدولية المقيمة في الجزائر مثل مؤسسة التمويل الدولية وكذا المنتدى الدولي لحوكمة الشركات.

وفي الفترة الممتدة بين نوفمبر 2007 ونوفمبر 2008 تم اعداد "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر" من قبل فريق عمل بعد سلسلة من المشاورات مع الأطراف الفاعلة.

تم إبرام هذا الميثاق استنادا على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وجه هذا الميثاق بصفة خاصة لـ:

- مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.
- المؤسسات المساهمة في البورصة وتلك التي تتهيأ لذلك.

الفرع الثاني: اهم مراحل تسيير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

أولا: تسيير المؤسسات الوطنية الجزائرية

عرفت المؤسسات العمومية الجزائرية مراحل مختلفة في تطورها وما الأسماء التي أخذتها إلا تعبيرا واضحا على الأشكال التنظيمية المتعددة التي عرفتها، حيث كان تسيير الشركات العمومية على أساس النهج الإشتراكي، فالشركات المملوكة للدولة وفقا لقانون المالية لسنة 1971 كانت لها علاقة مباشرة مع الخزينة العمومية وبنك التنمية الجزائري للمشاركة في التمويل في الآجلين المتوسط والطويل.

ونظرا للصعوبات التي واجهها هذا النوع من التسيير الذي أسفر عن عدم وجود ربحية للشركات العمومية من خلال العجز الهائل المسجل كل سنة، ثم اتخاذ تدابير تصحيحية من قبل الحوكمة في عدة مناسبات، حيث قررت الحوكمة الاتجاه إلى تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية من خلال عملية إعادة الهيكلة

العضوية والمالية للشركات ليتم تطبيقها للخطة الخماسية بين عامي 1980 و1984 وكانت أهداف هذه العملية تسعى إلى:

تحسين ظروف التشغيل، التحكم في نظام الإنتاج والعمل على إلزام أنشطة هذه المؤسسات بالأهداف التي تم وضعها في الخطة الوطنية.

لقد تمت إعادة هيكلة الشركات في مرحلتين الأولى عضوية وتتمثل في تجزئة الشركات الوطنية إلى مؤسسات عمومية صغيرة الحجم وذلك لخلق نوع من التخصص للمؤسسات والفصل بين المهام داخل كل منها بهدف التحكم في وسائل الإنتاج، والثانية مالية خاصة يتطهير الأوضاع المالية نتيجة تكبد خسائر كبيرة لهذه الشركات. أين تولت الخزينة العمومية تسديد الديون التي كانت تربط هذه المؤسسات فيما بينها.[1]

منذ ظهور إصلاحات 1980 أصبحت مصطلحات الإنتاجية والكفاءة والأداء الأهداف الأساسية لسلسة التغيرات التي أدخلت فيما بعد، إضافة إلى الحاجة إلى تحسين وتطوير الممارسات الإدارية في الشركات.

صدرت قوانين بشأن التسيير الذاتي للمؤسسات العمومية في جانفي 1988فالشركات المملوكة للدولة سابق في ظل المؤسسات العمومية الاشتراكية **EPS** ثم تحويلها على مؤسسات اقتصادية عمومية **(EPE)** والتي تحكمها قواعد الجدوى الاقتصادية.

إصلاح هذه المؤسسات تواصل مع غزالة صناديق المساهمات **(Fondes de Participation)** واستبدالها في جوان 1996 لفائدة الشركات العمومية القابضة **(Holding pulic)** وجل تلك الإصلاحات تستند على عدة مبادئ وهي:

- مراجعة نظام المراقبة وتنظيم الاقتصاد الوطني من خلال اقتراح نظام تخطيط وطني.

[1] – بهدي عيسى، لامح هيكلة المؤسسة الشبكة، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، جامعة ورقلة، ص: 09.

- مراجعة العلاقة دولة/ الشركة ويتمثل هذا في الفصل بين الملكية وإدارة المؤسسات العمومية وانشاء مؤسسات وسيطة ممثلة في صناديق المساهمات.
- التكيف مع الشكال القانونية للشركات التجارية ذات راس مال **SPA** والشركات ذات المسؤولية المحدودة **SARL**.
- إعادة إدماج أدوات التنظيم الاقتصادي (الضرائب، السعار والائتمان... إلخ) على حساب الإجراءات الإدارية.
- فتح الاستثمار في الشركات بهدف إدارة الأموال تماشيا مع المنطق الاقتصادي.

ثانيا: أنماط حكم المؤسسات العمومية

بالكاد أصبحت المؤسسات العمومية مؤسسات منفصلة عن الدولة مع الاستقلال المالي لها لتقوم الدولة فيما بعد بإنشاء هياكل متخصصة تسمى "صناديق المساهمات" تفوض لها إدارة إستثماراتها حيث تم إنشاء ثمانية صناديق مساهمات. ومن بين الأعمال والتجارب المدونة ضمن المؤسسات السالف ذكرها نجد:

1. **تجربة صناديق المساهمات**: تأسست صناديق المساهمة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 119/88 المؤرخ في 1988/06/21 والذي عرفها على أنها "هياكل وسيطة بين الدولة والمؤسسات الاقتصادية لتحل محل المؤسس في تسيير القيم المنقولة، وهذا لحساب المالك الأصلي وهي الدولة". (1)

لا يجوز أن يقل حصة الأسهم التي يحوزها كل صندوق مساهمة في مؤسسة عمومية اقتصادية في شكل شركة ذات أسهم عن 10%ولا تفوق **40%** من عدد الأسهم. (2)

ومن الأدوار الموجهة لصناديق المساهمات باعتبارها تسير المساهمات لمصلحة دولة ما يلي:

[1] – المرسوم التنفيذي رقم 119/88المؤرخ في 1988/06/21، المتعلق بصناديق المساهمة والأعوان التابعين للدولة، الجريدة الرسمية، العدد 25، مادة 09.

[2] – صالح سمير، واقع الحوكمة الشركات في الجزائر، دراسة حالة الهيئة الوطنية للمراقبة تقنية للبناءات، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017-2018، ص: 66-67.

- تعزيز الإدارة اللامركزية بين الدولة المالكة والشركات.
- حث الشركات من خلال مجالس الإدارة للسعي على تحقيق أقصى قدر من العوائد.
- بناء القدرة على إدارة محافظهم الاستثمارية.
- تشجيع اتخاذ إجراءات إعادة هيكلة الشركات قليلة الكفاءة.

2. **إنشاء الشركات القابضة:** وذلك من أجل حل مشاكل الإدارة التي ظلت فترة طويلة حيث مكن هذا التنظيم الجديد المؤسسات العمومية بإنشاء إحدى عشر (11) شركة قابضة وخمسة إقليمية.
3. **شركات تسيير مساهمات الدولة:** إن الشركات العمومية كانت دائما في مركز مختلف الإصلاحات المتتالية وهذا نظرا لأوجه القصور المتعددة التي لا تزال تميزه عملية تسييرها، حيث بدأ أساس الإصلاحات الاقتصادية في عام 1988 واستمر بعد ذلك والتي مثلت بلا شك تغييرا كبيرا جدا من أجل التحكم في الصعوبات الحقيقية لهذه الشركة.
4. **الاتجاه نحو الخوصصة:** لعل من أهم دوافع الخوصصة ما يلي: [1]

- حالة الركود الاقتصادي الذي ضرب القطاع العام وأصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته وميكانيزماته بهدف إنعاشه.
- طبيعة الاتفاقات والالتزامات وكذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية والنقدية الدولية والتي تفرض سياسة الخوصصة في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية.
- القناعة السياسية بأن الخوصصة ظاهرة علمية ليست حكرا على منطقة معينة أو نظام معين.
- فشل الديناميكية الاشتراكية في تطوير علاقاتها الإنتاجية بما يتناسب وتطور قواها.
- انهيار أسعار النفط في 1986 إلى نصف قيمتها وانهارت من خلالها إرادات الجزائر الخارجية من المحروقات والتي كان يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.

[1] – صالح سمير، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

خلاصة الفصل:

إن الاهتمام العالمي بموضوع حوكمة الشركات جاء نتيجة لما عايشة الاقتصاد العالمي من ركود وإخفاقات متفاوتة وكذا تفاديا لتكرار حدوث الانهيارات والفضائح المالية التي عصفت كبرى الشركات في القرن الماضي وبداية القرن الحالي.

حيث تحظى الحوكمة مكانة مرموقة في تجسيد وإضفاء الثقة والشفافية والمصداقية في الكشوفات المالية، كما انها تضمن تشكيل إدارة رشيدة تسهر على ترسيخ وتفعيل المبادئ والأهداف المسطرة عن الحوكمة، بغية تحديد المهام والمسؤوليات بين الأطراف الرئيسية في المؤسسة كمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة من أجل تنمية وتطوير القيم والسلوك المهني لجميع العاملين في هاته القطاعات وذلك لتحقيق أخلاقيات العمل داخل المؤسسة وبالتالي نستخلص أن تأكيد مسؤوليات الإدارة وتعزيز مساءلتها من تحسين الممارسات المحاسبية والمالية والإدارية والحرص على الشفافية والوضوح من شأنها المساعدة على اكتشاف التلاعب والغش وكل أنواع الفساد وبالتالي تحقيق حوكمة رشيدة والنهوض باقتصاد قومي فعال ودفع العجلة التنموية للإقتصاد.

الفصل الثاني:

الإطار العام للإفصاح المحاسبي والمالي

تمهيد:

يستعرض الباحث هذا الفصل من خلال الإفصاح المحاسبي الذي يعتبر من أهم آليات تطبيق حوكمة الشركات، استنادا على ما يقدمه من معلومات مالية تخدم الأجهزة الإدارية في عملية الرقابة، ومصداقية القوائم المالية، كما يجدر بنا الإشارة إلى أن القوائم المالية يجب الإفصاح عنها من قبل المنشآت بشفافية وموضوعية لجعلها غير مظللة وبهذا يستطيع مستخدموها اتخاذ القرارات الرشيدة.

وبما أن الإفصاح المحاسبي والمالي يشكل فجوى في نظام رقابة الشركة، فلابد من السهر على تحقيقه والعمل على متطلعاته لذا استوجب علينا ذكر اهم النقاط التي تخدم الإفصاح المحاسبي والمالي وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم حول الإفصاح المحاسبي

بعد التحول التاريخي الذي حدث في شكل المؤسسات، ازدادت أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، والذي أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، مما اضطر المالكين إلى البحث عن السبل للرقابة على ممتلكاتهم حيث أوكلت للإفصاح المحاسبي مهمة تحقيق الرقابة والشفافية على أملاكهم، وكذا اظهار الصورة الحقيقية للمركز المالي للمؤسسة، من خلال توافر مجموعة من الشروط والضوابط.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي والمالي وأنواعه

الفرع الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي والمالي

يلعب الإفصاح المحاسبي والمالي دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، والتي تستخدم لأغراض عديدة كاتخاذ قرارات الاستثمار، والائتمان في الشركات.

هذا وتختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وذلك نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات.

فكل طرف ينظر إلى المعلومات من وجهة نظره الخاصة، والتي تحقق أغراضه، فمعدي القوائم المالية، مدققي الحسابات، المستثمرين، المساهمين، المستخدمين، الجهات الرقابية والإشرافية الرسمية وشبه الرسمية – كل له وجهة نظر خاصة به–

ومن هنا فقد عرف الإفصاح بشكل عام بأنه" عملية ايصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها سواء داخل المؤسسة أو خارجها، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي تفصح عنها، والوقت الذي يتم فيه الإفصاح بأي وسيلة".[1]

[1] – العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016

بينما يرى وليد ناجي أن الإفصـــاح هو " اظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة الاقتصادية، وهذا يعني ان تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل".[1]

ويشـير رضـوان أن الإفصـاح يعرف على أنه " تقديم المعلومات والبيانات إلى المسـتخدمين بشـكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخلين والخارجيين في آن واحد".[2]

كما عرفه- القاضـــي حســـين- على أنه " تقديم المعلومات المحاســبية إلى المهتمين بشـــكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشـودة والتي تتأثر باختلاف الأطراف المسـتفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الإقتصادية من جهة أخرى". [3]

نستنتج من خلال التعاريف السابقة ان الإفصاح يركز على إيصال المعلومات بشكل واضح يمكن من معرفة الوضع المالي للمؤسسة، مما يساعد على اتخاذ القرار السليم، وكذلك للربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المســـتفيدين من خلال نشـــر كل المعلومات الإقتصـــادية التي لها علاقة بالمشروع.

كما تجدر الإشـارة إلى أهمية التفريق بين مفهوم الإفصـاح ومفهوم الشـفافية، حيث أن الشـفافية يقصـــد بها توفر المناخ الذي يتيح كافة المعلومات والبيانات أو أســـاليب اتخاذ القرارات المتعلقة بالأفراد أو الشـركات، وهي أكثر عمومية من الإفصـاح من حيث انسـحابها إلى مختلف جوانب الحياة السـياسـية والإجتماعية والإقتصـادية، وتبقى مسـألة تحقيق الشـفافية من خلال الإفصـاح مسـألة تحتاج إلى إيجاد توازن بين المسـتوى المقبول الذي يرغب فيه مختلف الأطراف باعتبار ان الشـفافية تشـكل مصـدرا اسـاسـيا لتعزيز الحكم السليم والراشد، فالإفصاح مطلب رئيسي لإرساء مناخ الشفافية.

[1] – وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان الأردن، 1996، ص: 371

[2] – رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي- مدخل نظرية المحاسبة، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998، ص: 211.

[3] – القاضي حسين، المحاسبة الدولية، ط1، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، الأردن، 2000، ص

الفرع الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي والمالي

وتتمثل أنواع الإفصاح فيما يلي: [1]

أولا: الإفصـــاح الكامل: ويشـــير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأية معلومات ذات أثر محسوس على قارئها.

ثانيا: الإفصـــاح التثقيفي(الإعلامي): وهو التحول نحو المطالبة بالإفصـــاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، مثل الإفصـاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصـل بين العناصـر العادية وغير العادية في القوائم المالية أو الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

ثالثا: الإفصاح الكافي: ويشير إلى الحد الأدنى الواجب إشهاره من المعلومات.

رابعا: الإفصـاح الملائم: وهو الإفصـاح الملائم لحاجة مسـتخدمي البيانات المالية وظروف المنشـأة وطبيعة المنشأة.

خامســا: الإفصــاح الوقائي: ويعني أن البيانات المالية يجب أن يتم الإفصـــاح فيها عن كل ما يجعلها غير مظللة لأصحاب المصالح، ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية.

ويعتبر الإفصـاح المحاسـبي من المفاهيم المحاسـبية الأسـاسـية، حيث من خلاله يتم توصـيل نتائج العمليات المالية للمنشـاة إلى مختلف مسـتخدمي المعلومات المحاسبية، فهو عنصـر أسـاسـي للمعلومة سـواء المالية أو غير المالية.

[1] – رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الإستثمار، مذكرة ماجيستير منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2007، ص: 55.

المطلب الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي والمالي وأهدافه

إن مصطلح الإفصاح المحاسبي في مفهومه وأهميته وهدفه المعاصر لم يعد يقتصر على مجرد إبلاغ وعرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها، بل توسع في نطاقه ومفهومه، وأصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية، فعلية أو تقديرية، ولها تأثيرها الملحوظ على متخذ القرارات. [1].

الفرع الأول: أهمية الإفصاح المحاسبي والمالي

تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي والمالي من خلال الاتي: [2]

1) يحظى الإفصاح المحاسبي بأهمية كبيرة سواء من جانب أسواق راس المال في معظم دول العالم أو من جانب العديد من الهيئات العلمية والمهنية والمحاسبية، وعلى الرغم من قدم الاهتمام به ما زال قائما بل واخذ في الزيادة نتيجة تعدد الأسباب مع اتساع نطاقه باستمرار نتيجة التطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية، والتي تولد العديد من المشكلات المحاسبية والتي تحتاج معايير محاسبة تساعد الوحدات المحاسبية وبيان العناصر المرتبطة بها والافصاح عنها
2) تظهر أهمية الإفصاح للأطراف الخارجية التي غالبا لا تمتلك لسلطة لإلزام الوحدة الاقتصادية تقديم ما تحتاجه من البيانات الضرورية لإتخاذ نماذج قراراتهم.
3) يجعل الإفصاح المناسب التعامل في السوق المالية أكثر عدالة؛ إذ أن الإفصاح يوفر فرص متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخا استثماريا ملائما ويزيد من فرص نمو السوق وازدهاره.
4) أن الإفصاح يعني عرض المعلومات الهامة للمستخدمين كالمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح التنبؤ بمقدرة الوحدة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على سداد التزاماتها.

[1] – وصفي أبو المكارم، الدراسات المتقدمة في مجال المحاسبة المالية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2002، ص: 69.

[2] – عصام خلف الله احمد سيد، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية في صناديق التأمين الخاصة، دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث لعلمية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2011، ص: 200.

5) إن الإفصاح من البادئ المحاسبية المتعارف عليها والذي يلعب دورا هاما في تزويد جميع مستخدمي التقارير المالية سواء داخل المنشأة أو خارجها بالمعلومات المفيدة. [1]

الفرع الثاني: أهداف الإفصاح المحاسبي والمالي

أما بالنسبة لأهداف الإفصاح فإنه يحقق ما يلي: [2]

- حماية الاستثمارات الخاصة بالأموال العامة والخاصة.
- جذب المزيد من الاستثمارات للاقتصاد الوطني سواء كانت هذه الاستثمارات داخلية أو خارجية.
- حماية العاملين وخلق المزيد من الوظائف.
- إطلاع المقرضين الحاليين أو المستقبليين على الأوضاع المالية لهذه الشركات.
- تجنيب الاقتصاد الوطني مخاطر الهزات المالية المفاجئة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح في التقارير المالية وهي كالآتي: [3]

أولا: معلومات بيئية: تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب إقتصادية وإجتماعية وسياسية، وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية المتعلقة بالعوامل البيئية، وقد يرجع سبب هذا الإختلاف إلى السلطة التي تشرف على الشركات وتراقبها ومدى حاجة المستفيدين لها.

عوامل تتعلق بالمعلومات المالية: تتأثر درجة الإفصاح في القوائم المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها، وأهمها أن تكون المعلومات المالية ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها، وأن تكون هناك ثقة بهذه المعلومات بالإضافة إلى قابليتها

[1] – فايزة محمود محمد، إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام الأداء المتوازن، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 2005، ص: 391.

[2] – أ موسي سهام، خالدي فراح، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، يومي 06-07 ماي 2012، ص: 10

[3] – عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية، الجزء الأول، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص: 96

للمقارنةن وفي هذا الصـــدد أشـــارت لجنة معايير المحاســـبة المالية إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة مثل أي أداة تتوقف منفعتها على مدى الإستفادة منها.

عوامل تتعلق بالوحدة الإقتصـــادية: من بين العوامل المتعلقة بالوحدة الإقتصـــادية وتؤثر على مســـتوى الإفصاح عامل حجم المشروع أو مجموع الأصول حيث يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت ملائم ومناســـب للمســـتفيدين منها إلى تكاليف مباشـــرة ناتجة عن إعداد التقارير المالية وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى، وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين، وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع ودرجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية. [1]

وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموســـة في المشـــروعات كبيرة الحجم، إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة، وهناك عامل آخر هو عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

وأيضا هناك عامل ثالث هو تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية حيث يؤثر مباشرة في زيادة درجة الإفصاح حيث تقوم الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل في أسهمها أو سنداتها، بتسجيل عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف الشركة ونشاطها ونتائج أعمالها، وهناك عامل أخير هو المراجع الخارجي، حيث يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاســـبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضـــها عليه القانون، كما أن هناك عوامل اخرى قد تؤثر بدرجة متفاوتة في الإفصاح أهمها صافي الربح ورغبة إدارة المشروع في الإفصاح عن المعلومات اجهزة الإشراف والرقابة على أعمال شركات المساهمة.

[1] – عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص: 96

المبحث الثاني: مظاهر الإفصاح المحاسبي:

المطلب الأول: مقومات الإفصاح المحاسبي

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفيرها يمكن بيانها فيما يلي: [1]

أولا: المقومات المادية: تتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والاجهزة المحاسبية اليدوية واللآلية التي يتم استخدامها في انتاج المعلومات المحاسبية.

ثانيا: المقومات البشرية: تتمثل مجموعة في الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

ثالثا: المقومات المالية: تشكل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه.

ويرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على المقومات الرئيسية وهي كالتالي:

الفرع الأول: تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، حيث يشمل مستخدمو القوائم المالية كل من له مصلحة في المنشأة فرداكان أو جهة أو تنظيما، ومن أهم ممثلي اصحاب المنشلأة" الملاك والمقرضين والموردين والمستثمرين المحتملين والدائنين والموظفين والإدارة والعملاء والمسؤولين عن البورصات واللإقتصاديين والمستشارين والسماسرة وضامني الأسهم والمشرعين والصحافة المالية ووكلات الاتقارير المالية والنقابات والإتحادات العمالية والتجمعات وباحثي الأعمال وأساتذة الجامعات وطلاب البحث". [2]

إن أهمية تحديد الجهة المستخدمة للمعلومات المحاسبية يعد ركن أساسي للإفصاح المناسب حيث يقال: "إن أهمية تحديد الجهة التي تستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي تستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة" لذا فإن تحديد الجهة أو الفئات

[1] – مطر محمد عطية، الحيالي وليد الناجي، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، دار حنين، 1995، ص: 133

[2] – طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص-ص 21-19

المستخدمة للمعلومات تسبق غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة سيساعد أيضا على تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات سواء من حيث المحتوى أو الشكل، وذلك لأن مدى ملائمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية ستتوقف على جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة وخبرة في تفسير تلك الإيضاحات، مما يعني أن الإيضاحات تكون ملائمة لاستخدامات فئة أو جهة معينة قد لا تكون بالضرورة ملائمة لفئة أخرى لا تمتلك الخبرة والمهارة الكافيين لفهم تلك المعلومات.[1]

وهناك من يرى بأن مهنة المحاسبة افترضت نوعين من المستثمرين "مستخدمي القوائم المالية" مستثمر متوسط الفطنة ومستثمر فصيحا واعيا، [2] لذا ينبغي إعداد التقارير المالية بفرضية وجود مستويات مختلفة من الكفاءة والمهارة والخبرة في قراءة وتفسير المعلومات المحاسبية لدى مستخدميها، مما قد يضع معدي التقارير أمام خيارين:

- إعداد التقرير المالي الموحد وفق نماذج متعددة بحسب تعدد احتياجات الفئات التي تستخدم هذه التقارير، وهذا يؤدي إلى صعوبة تطبيقه أيضا مكلف جدا ويتعارض مع مبدأ الجذوى الاقتصادية للتقارير التي تشترط أن لا تزيد تكلفة المعلومة عن عائدها المتوقع.
- إصدار تقرير مالي متعدد الأغراض يلبي جميع إحتياجات المستثمرين المحتملين، وهذا الخيار أيضا يصعب تطبيقه كونه يجعل التقارير المالية كبيرة الحجم ومفرطة التفاصيل.

وقد استقر الرأي النهائي في المحاسبة على أن المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية يتمثل في مجموعة الفئات التي تحتمل استخدامها للتقارير المالية مع التركيز على فئات الملاك الحاليين والملاك المحتملين والدائنين.

[1] – محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص: 345

[2] – رضوان حلوة حنان، أسامة الحارس، فوزالدين أبو جاموس، أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد عمان، 2004، ص: 45

الفرع الثاني: تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المالية بخاصية ملائمتها وتلتقي في هذا الإطار وجهتا نظر كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين**(AICPA)** وجمعية المحاسبة الأمريكية **(AAA)** التي عبرت عن وجهة نظرها في أحد تقاريرها لعام 1966 بالقول" في حين تعد الأهمية النسبيةبمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، تعد الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدامها من جهة أخرى. [1]

لذلك لابد قبل تحديد ما إذا كانت المعلومة ملائمة أو غير ملائمة يلزم تحديد الغرض الذي ستستخدم فيه أولا إذ أن المعلومة تكون ملائمة لمستخدمها في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم آخر.

الفرع الثالث: تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الأساسية في الميزانية العمومية، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيير في حقوق الملكية بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية وفقا لمجموعة من الافتراضات والأعراف والمباديء المحاسبية المتعارف عليها[2].

الفرع الرابع: تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

كما جرى العرف أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات مستخدميها في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية أو ضمن جداول أخرى ملحقة، كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية، حيث يتطلب

[1] – وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007، ص-ص 374-375

[2] – وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص: 367

الإفصاح المناسب عرض المعلومات بطرق يسهل فهمها أيضا ترتيبها وتنظيمها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية.

الفرع الخامس: توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية

يعد التوقيت المناسب صفة مهمة لخاصية ملاءمة المعلومات المالية فإذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملائمتها لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة، وحتى يكون الإفصاح مفيدا فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها أو تقديمها لمستخدمي تلك المعلومات وتتناقص منفعة المعلومة وتزول إذا لم تأت في وقتها، ولذلك حرصت قوانين الشركات في الدول المختلفة وتعليمات الهيئات اسواق رأس المال العالمية أن تلتزم الشركات المدرجة في تلك الأسواق أن تقوم بإعداد وعرض هذه المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية وتزويد هيئة الأوراق المالية بنسخ من قوائم المالية المرحلية الربعية أو نصف سنوية يهدف توفير المعلومات الحديثة والمستمرة على فترات متقاربة للمتعاملين في الأسواق المالية.

المطلب الثاني: متطلبات الإفصاح المحاسبي

تمثل متطلبات الإفصاح الأسس والقواعد التي ينبغي مراعاتها عند الإفصاح عن الأمور الهامة بالبيانات المالية المنشورة والتي تهم فئات مستخدمي المعلومة المحاسبية عن فترة مالية معينة تتمثل في ما يلي:[1]

الفرع الأول: الإفصاح عن السياسات المحاسبية:

تختلف السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد البيانات المالية في بلدان العالم المختلفة، وبذلك كان للمنشأة الحرية التامة في اختيار السياسة التي تتناسب مع ظروفها من بين السياسات المحاسبية المقبولة التي تعرض وضعها المالي ونتائج أعمالها بصورة صحيحة في ضوء الظروف المحيطة، لذلك يجب ان تتضمن

[1] – رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الستثمار، مذكرة ماجيستير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2007، ص: 56

البيانات المالية إفصاحا واضحا وموجزا عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة، على أن يتم الإفصاح عن هذه السياسات في مكان واحد مع مراعاة توخي الحذر في قياس نتائج العمليات ومضمونها وأهميتها النسبيةن وتوضيح أي تغيير يحدث في هذه السياسات وأسبابه ومبرراته وتأثيره على نتيجة أعمال الفترات المحاسبية او الفترات اللاحقة. [1]

الفرع الثاني: الإفصاح عن الأطراف والصفقات الهامة:

يجب أن تشتمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على وصف للصفقات المبرمة بين المنشاة واطراف خارجية أخرى، مثل العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة. [2]

الفرع الثالث: الأحداث اللاحقة:

غالبا ما تنشر القوائم المالية بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر القوائم بالفترة اللاحقة، وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية. [3]

الفرع الرابع: الشكوك حول استمرارية الشركة:

يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار المنشاة وانه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى مالا نهاية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بامكانية عدم استمرار المشروع أو أن هناك شكوكا حول استمرار المشروع، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية. [4]

[1] – رولا كاسر لايقة، مرجع سبق ذكره، ص: 56

[2] – المرجع نفسه، ص: 56

[3] – المرجع نفسه، ص: 57

[4] – المرجع نفسه، ص: 57

الفرع الخامس: الإلتزامات المحتملة:

تتمثل عادة في التزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يخص حدوثها أو مبالغها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المنشأة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل

بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا ممن القوائم المالية، بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في هذه الحالة يخبر القاريء بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية. [1]

المطلب الثالث: أساليب الإفصاح المحاسبي والجهات المستفيدة منه

تترك البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في البيانات الماليّة المنشورة آثاراً مختلفة على مستخدمي هذه البيانات، ومن هنا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات المحاسبيّة بأساليب وطرق يسهل فهمها، كما ويتم أيضاً ترتيب وتنظّيم تلك المعلومات في القوائم الماليّة بصورة منطقيّة تركّز على الأمور الجوهريّة وفقاً لمبدأ الأهمية النسبية، وبشكل يمكّن المستخدم المستهدف وخاصة المستثمر في الأوراق المالية من قراءتها بيسر وسهولة. وعلى هذا الأساس تلزم المعايير المحاسبية بالإفصاح عن المعلومات الهامة في صلب القوائم المالية، على أن يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى التي تقل أهمية خصوصا ما يتعلق بالتفاصيل، إما في الملاحظات المرفقة بتلك القوائم، أو في الجداول الملحقة بها، كما تقضي أيضاً بأنه وإذا ما تطلب الأمر في بعض الأحيان أن يتم الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها في أماكن متعددة من البيانات المالية، وذلك إذا ما كانت على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للمستخدم المستهدف. [2]

ومن المعلوم أن هناك جهات عديدة تستفيد من المعلومات المحاسبية وتتأثر بها، وبالتالي فإن احتياجات المستفيدين ترتبط بعدة عوامل أهمها: [3]

[1] – رولا كاسر لايقة، مرجع سبق ذكره، ص: 57

[2] – شيخي بلال. "متطّلبات الإفصّاح المحاسبي في ظل تطبيق معايّير المحاسبة الدوليّة وأثره على تطّوير المحتوى الإعلامي للقوائم الماليّة". مجّلة دراسات اقتصاديّة. جويلية 2012، العدد20، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدّمات التّعليميّة، ص: 36

[3] – الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، مطبعة السلاسل، الكويت، 1991، ص: 70

- طبيعة المستخدم
- الهدف والغاية من استخدام المعلومات المحاسبية
- نوع المعلومات المحاسبية ومستوى جودتها وكميتها
- التوقيت السليم والمناسب للمعلومات المحاسبية.

هذا كما أن فائدة المعلومات بالنسبة لمتخذ القرار تتوقف على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل: طبيعة القرارات التي تواجهها وطبيعة نموذج القرار المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار. [1]

و استنادا لما تقدم فإن فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار تقوم على بعض الخصائص المرتبطة بتوفر عنصري الملاءمة والموثوقية المتمثلة في:

- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب(التوقيت الملائم)
- أن يكون للمعلومات قدرة تنبؤية
- أن يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

وتجدر الإشارة إلى أنه كل شركة ملزمة قانونا إعطاء معلومات ضرورية، صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يعد إجهاضا لمتطلبات الحوكمة، حيث قد يتعمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارت المستثمرين، ومن هذه الطرق: – ضبابية البيانات– غموض المصطلحات – طمس الحقائق وتزييف الواقع– ازدواجية المعايير–الكلمات المبهمة –اختلاف الأسس المحاسبية– شراء الذمم– الإرهاب الوظيفي – نقص المعلومات.

[1] – الشيرازي عباس مهدي، مرجع سبق ذكره، ص: 70.

المبحث الثالث: حوكمة الشركات كمدخل للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، مما يؤكد على الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة، يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، ومن هذا المنطلق تتم الإشارة إلى العلاقة التي تربط بين حوكمة الشركات الإفصاح المحاسبي على النحو التالي.

المطلب الأول: العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي

أدت الانهيارات العديدة التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة إلى الإهتمام بتطبيق قواعد الحوكمة من خلال إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى الفشل ترجع إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية، لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح خاصة الإفصاح المحاسبي.

إن الحوكمة الجيدة هي نقطة بداية لأي مناقشة حول المعلومة المحاسبية، إذ أن الشفافية المالية والمحاسبية ما هي إلا جزء من الإطار الأكبر لحوكمة الشركات، لذا لا بد من وجود آليات وأدوات يعتمد عليها لضمان جودة المعلومات المحاسبية، إضافة إلى مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يمكن تطبيقه من توفير معلومات تتميز بالجودة تنعكس مباشرة على السوق المالي بصفة خاصة. [1]

وتطالب مبادئ حوكمة الشركات بالإفصاح والشفافية في الوقت المناسب عن كافة التطورات الأساسية التي تحدث فيما بين التقارير المنتظمة والدورية، ويطالب بتقديم المعلومات إلى كافة المساهمين بصورة متزامنة، بهدف ضمان المعاملة المتكافئة،

من جهة أخرى يلعب توافر المعلومات دورا مهما في صناعة القرار، وتقييم الأداء، والمعرفة بظروف الشركات، وتقييم مصداقية الشركات مع من تتعامل معهم، لذلك يعتبر الإفصاح من الأعمدة الرئيسية لحوكمة الشركات، ومن ثم تحرص معظم المنشآت على بناء وتأسيس نظام جيد للإفصاح وتوفير المعلومات بالكم والجودة وفي الوقت المناسب مع الالتزام بالقواعد واللوائح المنظمة والتي تحدد جوانب ومجالات

[1] – جمعة أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 19

وخصائص الإفصاح سواء فيما يتصل بالموضوعات أو العناصر التي يتعين الإفصاح عنها ة إثباتها بالقوائم المالية والتي تعد بفرض تزويد متخذي القرار بالمنشأة.

كذلك وجوب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية فقط حيث يجب أن يشمل على النتائج المالية والتشغيلية وأهدافها وملكية الأسهم وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين الآخرين ومدى استقلالهم عن مجلس إدارة الشركة، ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة والمخاطرة المتوقعة وهياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه. [1]

يتبين مما سبق أن: العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح علاقة ذات اتجاهين حيث يتوقف تحقيق مزايا ومنافع الحوكمة على افصاح الشركات عن ممارسات الحوكمة بها مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الشركات أمام جمهور المتعاملين واكتسابها سمعة حسنة الأمر الذي يعيد الثقة بها وبسوق المال ككل، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويمكن القول بأن الإفصاح يعمل على تدعيم وزيادة فاعلية حوكمة الشركات. [2]

وبالتالي هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي، مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلا عن دورها في عملية التنبؤ، باعتبارها مدخلا أيضا وتعتبر لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض

[1] – خليل محمد، دور المحاسب الاداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003، ص: 30

[2] – نضال عزيز مهدي، تطوير بنية الحكومة في العراقية لغرض تحقيق الشفافية وضبط الأداء المالي، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة القاهرة 2011، ص: 165

رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما ان التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار. [1]

إذن الإفصاح المحاسبي يعد مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة، لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، وكل شركة ملزمة قانونيا إعطاء معلومات ضرورية، صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يعد إجهاضا لمتطلبات الحوكمة، حيث قد يتعمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين. [2].

المطلب الثاني: أهمية حوكمة الشركات في تطبيق الإفصاح المحاسبي والمالي

تبرز أهمية حوكمة الشركات للقواعد المنظمة في الإفصاح المحاسبي والمالي وذلك للفهم السريع والدقيق لكافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة، بما في ذلك الموقف المالي والأدائي وحقوق الملكية والرقابة على الشركة، بما يمكن المساهمين من ممارسة حقوقهم على أسس مدروسة، حيث يساعد الإفصاح على اجتذاب رؤوس الأموال والحفاظ على حقوق المساهمين مما يؤدي إلى زيادة الثقة بينهم وبين مجلس الإدارة، وعلى العكس من ذلك فإن ضعف الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى غياب نزاهة السوق وإلى ممارسة سلوك غير أخلاقي مما يزيد من التكلفة ويؤثر على الأرباح.

كذلك وجوب ألا يقتصر الإفصاح على المعلومات الجوهرية فقط، حيث يجب أن تشمل على النتائج المالية والتشغيلية وأهدافها وملكية الأسهم وحقوق التصويت، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

[1] – خليل محمد، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مرجع سابق، ص: 31

[2] – ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية–دراسة ميدانية– رسالة ماجستير محاسبة وتمويل منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص: 52.

والمديرين الآخرين ومدى استقلالهم عن مجلس إدارة الشركة، ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة والمخاطرة المتوقعة وهياكل وسياسات قواعد حوكمة الشركات ومضمون قانون حوكمة الشركات وأسلوب تنفيذه. [1]

ومنه يتبين وجود التزام الشركات المدرجة في السوق المالي بتوفير افصاحات طوعية بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية أو الإلزامية التي تعزز من قواعد الحوكمة، وذلك على أساس أن الإطارالعام للإفصاح الإلزامي يوفر غالبا الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح، لكن أصحاب المصالح يتطلعون للحصول على المزيد من المعلومات التي تتعلق بالتوقعات والتقديرات المستقبلية.

تعد آلية الإفصاح أحد ركائز وآليات حوكمة الشركات، فتوفير المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية من المفاهيم المؤكدة أن إخفاق أساليب ممارسة حوكمة الشركات غالبا ما يرتبط بالإخفاق في الإفصاح عن الصورة الحقيقية وخاصة عندما تستخدم العناصر المدرجة بالميزانيات، لتقديم ضمانات أو ما يشابهها من التزامات فيما بين المؤسسات التي ترتبط بعلاقات فيما بينها.

إن الإفصاح المحاسبي يعد مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة، فتحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، في حين أن الهدف الأساسي من الإفصاح هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية.

تعد آلية الإفصاح سمة أساسية من سمات أساليب متابعة المؤسسات المسندة إلى قوى السوق وهي أيضا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم التصويتية.

وتشير تجارب الدول التي توجد بها أسواق كبيرة وفعالة لحقوق الملكية غلى أن الإفصاح يمثل أداة قوية للتأثير على سلوك المؤسسات وحماية المستثمرين، ومن شأن نظم الإفصاح القوية المساعدة على جذب رؤوس الأموال، والحفاظ على الثقة في اسواق راس المال ويحتاج المساهمون والمستثمرون المرتقبون للحصول على المعلومات المنظمة والتي تتسم بدرجة عالية من القابلية للمقرنة مع البيانات الأخرى المناظرة، وبدرجة التفصيل الكافية التي تمكنهم من تقييم مدى كفاءة الإدارة، كما تمكنهم من اتخاذ قرارات تستند إلى

[1] – خليل محمد، ، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مرجع سابق، ص: 30

معلومات كافية بشأن تقييم المؤسسة، وحقوق الملكية، وحقوق التصويت لفئات الأسهم المختلفة بها، كما يسهم الإفصاح في تحسين مستويات تفهم الجمهور لهياكل وأنشطة المشروعات علاوة على تفهم سياسات المؤسسة وأدائها فيما يتعلق بامعايير البيئية والأخلاقية وعلاقة المؤسسات بالمجتمعات التي تعمل من خلالها.

يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ والأركان الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، إذ لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية لاسيما وأنهما من الأساليب الفاعلة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات المهمة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل المؤسسات[1]، حيث وفي هذا الإطار تلتزم المؤسسة بمبدأ الشفافية والإفصاح من خلال مثلاً نشر المعلومات الهامة كملكية النسبة العظمى من الأسهم، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، هذا ويتم الإفصاح عن تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب وبالشكل المناسب. [2]

المطلب الثالث: انعكاسات تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح أداة تسهم في تحقيق جودة الحوكمة، وذلك من خلال ما يوفره من رقابة على المؤسسات المساهمة، للحد من ممارسات السلوك الانتهازي للإدارة، وبما يحقق فائدة أصحاب المصالح، من خلال الاعتماد على الإفصاح في اتخاذ القرارات التي تسمح لهم بتحقيق أهدافهم، حيث أنّ تحقيق الدور الرقابي للإفصاح بما يسهم في تحقيق جودة الحوكمة يتوقف على توفير الإفصاح المحاسبي بخصائص وشروط معينة.

كما يعتبر الإفصاح أداة للرقابة على المؤسسة وذلك بما يسهم في تحقيق حوكمة جيدة، بمعنى أن مخرجات الإفصاح المحاسبي يمكن أن تستخدّم للرقابة على المؤسسة من داخلها أو من خارجها، وهذا ما

[1] – محمد حازم إسماعيل الغزالي. "دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات". المؤتمر العلمي المحكم الثالث حول الحاكمية والفساد الإداري والمالي، 19/18 نوفمبر2014، الأردن: جامعة عجلون، ص812

[2] – مطر محمد. "أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فعالية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية". مجلة دراسات للعلوم الإدارية. 2009، العدد02، المجلد 36، الأردن: الجامعة الأردنية، ص464.

يتيح إمكانية الرقابة لكل الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، بما يسمح من تقليل التعارض بين هذه الأطراف، وهذا ما تسعى الحوكمة إلى تحقيقه. [1]

كما أن وجود نظام إفصاح قوي وجودة للمعلومات المحاسبية الجيدة يشجع على الشفافية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق، ويعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ممتلكاتهم على أسس مدروسة، وتظهر التجارب أن الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية الوالدة في القوائم المالية أداة قوية للتأكد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات الغير شفافة تساهم في السلوك الغير أخلاقي، وفي خفض مستوى الشفافية ونزاهة السوق. [2]2

هذا وتظهر أهمية الإفصاح وجودة التقارير المالية أيضا من خلال ازدياد حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات، فالإفصاح يعد شرطا اساسيا لتأسيس أسواق المال، والتي غالبا ما تشرف على الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المدرجة في السوق المالي باتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين وبذلك تكون هذه المعلومات ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها. [3]

ولكي يؤدي الإفصاح عن المعلومات دوره بما يسمح بتفعيل تطبيق الحوكمة، لابد من مراعاة مجموعة من العناصر الأساسية، نذكرها باختصار كما يلي:

[1] – حمادي نبيل. أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية _دراسة حالة الجزائر_. رسالة دكتوراه في علوم التسيير. فرع مالية ومحاسبة، الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص: 117

[2] – عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم، رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص. 47

[3] – رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر عمان، 2003، ص: 116

- مراعاة توفير المستوى الكافي أو الواقعي أو المناسب من الإفصاح عن المعلومات، وذلك لمساعدة المتعاملين مع المؤسسة، فيما يخص تقييم كفاءة الإدارة، واتخاذ القرارات المستندة على المعلومات الكافية بشأن تقييم المؤسسة.
- عرض المعلومات المحاسبية بأساليب وطرق يسهل فهمها،
- عرض المعلومات إلى كافة المتعاملين مع المؤسسة بدون استثناء.
- توقيت الإفصاح عن المعلومات والمكان المناسب للإفصاح عنها، ذلك لأن المعلومة عندما توفر لمستخدميها في غير موعدها المناسب، أو تعرض له في مكان يصعب الوصول إليه هي بكل تأكيد لا فائدة منها.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن الإفصاح يعد ركيزة من ركائز حوكمة الشركات ومطلبا جوهريا من أجل المزيد من الشفافية والمصداقية، وسلاحا فعالا للتصدي لمحاولات تظليل البيانات المالية، كما أن الإفصاح يرتكز على توصيل المعلومات إلى المستفيدين سواءا كانت معلومات كمية أو نوعية دونتظليل، بشكل يسمح بالاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار والاستفادة من استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية.

و نستنتج ايضاأن الإفصاح والحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مباديء الحوكمة، فإن إطارالإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية، وحتى يكون للإفصاح دور في تحقيق حوكمة جيدة، لابد وأن يتصف الإفصاح بمجموعة من الخصائص الضرورية.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لبعض الدراسات السابقة

تمهيد:

يعتبر نظام الحوكمة الأداة المطمئنة للإقتصاد الدولي ولاسيما بعد نجاح الهيئات المالية الدولية وعلى راسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بضرورة تبني مبادئ الحوكمة، حيث أصبح الإفصاح المالي والمحاسبي يضفي جانبا إيجابيا على الجهاز الرقابي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وبالتالي تلخصت جهود الرشيدة في تفعيل التنمية والخروج بإقتصاديات حديثة.

وحتى نطفي على دراستنا شيء من الواقعية ارتأينا استعراض دراسات سابقة **« Revieu Leterature »** قصد الإحاطة أكثر بموضوع بحثنا والتعرف على الفجوات البحثية وبالتالي إقتراح التوصيات التي تراها الطالبتين مناسبة، حيث يتضمن هذا الفصل عرض وتحليل لأهم الدراسات السابقة حول موضوعنا. وذلك للتوسع أكثر واكتشاف أهم النقاط المشبعة لتحقيق الحوكمة والافصاح.

المبحث الأول: استعراض الدراسات السابقة

أتيح لنا الإطلاع على دراسات سابقة عربية وأجنبية لإنشاء إطار مفاهيمي يتماشى ودراستنا الحالية، حيث تناولت المتغيرات التي لها علاقة وثيقة بما سبق.

المطلب الأول: استعراض الدراسات العربية

الفرع الأول: دراسة ماجد إسماعيل أبو حمام (2009)

عنوان الدراسة: أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية" دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل.

تمكنت هذه الدراسة من معالجة موضوع أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين الوراق المالية، حيث اشتملت أهدافها حول الوقوف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والتعرف على الجوانب التقييمية للحوكمة مع الأخذ بعين الاعتبار ودور الإفصاح والشفافية وجودة المعلومات المحاسبية ومدى تأثرهم بقواعد الحوكمة.

وللتقيد بهذه الأهداف وتحقيقها استعان الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة ثم توزيعها على مجتمع الدراسة الذي يتكون من أعضاء مجلس الإدارة وكذلك الإدارة التنفيذية الوسطى في جميع الشركات المدرجة في سوق فلسطين المالي، وعددها 31 شركة من أصل 37 شركة وبذلك يضم مجتمع الدراسة عدد 302 مفردة موزعة على الشركات المدرجة.

بلغ حجم عينة الدراسة 150 مفردة، وثم توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة، استخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي للدراسات الاجتماعية **(SPSS)** ي تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

خلصت هذه الدراسة في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة والتي أجرية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية إلى النتائج التالية:

- توفير بعض القوانين التي تساهم في حماية المساهمين والمستثمرين ولكنها غير مطبقة بشكل كامل، مما يؤثر بشكل مباشر على حجم الاستثمارات ويقلل من رغبة المستثمرين نحو الاستثمار في الشركات المدرجة في السوق المالي.
- وجود بعض التطبيقات بشأن توفر مقومات المعاملة العادلة للمساهمين ولكنها لا ترقي إلى الدرجة الكافية التي تدعم رغبة وثقة المساهم في السوق المالي.
- على الرغم من وجود دور لأصحاب المصالح في ممارسة أساليب قواعد الحوكمة ولكنها غير كافية وبحاجة إلى إيجاد طرق مختلفة لتأمين تدفق راس المال الداخلي والخارجي لجذب الاستثمارات.
- يعتبر وجود دليل لحوكمة الشركات أمرا ضروريا لضبط الأداء لكافة الشركات المدرجة في السوق المالية.
- إن المحافظة على استقلالية السوق المالي وضمان عدم التأثير على قراراته يساهم في تعزيز الثقة فيه وبالتالي توفير المعلومات بشكل عادل ومساوي للجميع.

الفرع الثاني: دراسة حسين عبد الجليل آل غروي (2010)

تحت عنوان "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية" دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية. قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات منح شهادة الماجستير في المحاسبية التحليل المالي.

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية.

هدفت الدراسة إلى اختبار وتحديد كيفية تأثير آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية حيث تم اختبار خمسة آليات لحوكمة الشركات في الدراسة وهي:

نسبة الملكية العائلية ووجود لجنة المراجعة، وتركز الملكية استقلال أعضاء مجلس الإدارة وحجم الشرك، حيث تتكون العينة من 89 شركة وتتضمن الدراسة 41 بندا للإفصاح، كما تم اختبار فرضيات الدراسة بواسطة تحليها وفق للأسلوب الإحصائي بموجب متغيرات الأولى ومتغيرات تابعة وهي مستوى

الإفصاح في القوائم المالية والثانية متغيرات مستقلة كل من نسبة الملكية العائلية، وجود أجنحة المراجعة، تركز الملكية استقلال أعضاء مجلس الإدارة وكذا حجم الشركة.

ثم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي **SPSS** استعانة بالأساليب الإحصائية الوصفية وكذا نموذج الانحدار المتعدد، فكانت فروض الدراسة المبينة على أن الإفصاح في القوائم المالية دالة في متغيرات الحوكمة.

كما توصلت الدراسة حسن عبد الجليل آل غزوي في الجانب النظري وبالأخص التطبيقي على النتائج التالية:

- تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، حيث أظهرت النتائج أن الوسط الحسابي لتطبيق بنود مؤشر الإفصاح بنسبة 71% وهي مسبة مقبولة وجيدة على مستوى جميع الشركات.
- تؤثر مجموعة كبيرة من الشركات السعودية بالأوضاع الاقتصادية ومنها الأزمة المالية العالمية فقد بلغ عدد الشركات التي قامت بالإفصاح عن ذلك (49) شركة من أصل (89) شركة مساهمة عامة تمثل ما نسبته 55% من عينة الدراسة.
- أعلى مستوى للإفصاح في القوائم المالية هو لقطاع الخدمات

الفرع الثالث: دراسة العابدي دلال (2015)

بعنوان حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية.

تمحورت الإشكالية الرئيسية للبحث حول الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي للمالي حيث تهدف الدراسة إلى جمع المعلومات الخاصة بشركة آليانس الجزائرية وتحليلها ومعالجتها، ومن أجل تحقيق ذلك قام الباحث بتشخيص الواقع العملي لشركة آليانس من خلال إبراز مدى إلتزامها بتجسيد مبادئ حوكمة الشركات بغية خلق الثقة لدى مختلف الأطراف الفاعلة مع الشركة من عمال ومساهمين وأصحاب مصالح مما جعلها أول شركة خاصة تدخل

بورصة الجزائر، كما أن إلتزام بمبادئ حوكمة الشركة يساعد على توفير أرضية جيدة لإنتاج معلومات ذات مصداقية وذلك استنادا بأدوات الإفصاح عن المعلومات داخل الشركة وهي: التقرير السنوي **(Rapport Annuel)**، القوائم المالية **(Etats financiers)** والتي تتضمن كل من الميزانية **(Bilant)** جدول حسابات النتائج **(Compte de résultat)**، جدول تدفقات الخزينة **(Tableau de Flux de resorerir)** الملاحق **(Les annexes)** وهذا ما يساعد على وزيادة ثقة المتعاملين مع الشركة وبالتالي فإن شركة آليانس نسعى إلى ضمان المصداقية والجودة في المعلومات المحاسبية وهذا بدوره ينعكس بالإيجاب على الشركة ن خلال زيادة حصتها السوقية من سنة إلى أخرى.

من خلال دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية، فقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي يرفع من درجة الثقة في المعلومات ويسهل على مستخدميها معرفة الالة العامة للشركة بطريقة سهلة وسريعة.
- وجود علاقة وثيقة بين حوكمة المؤسسات والمعلومات المالية ومستوى جودتها بحيث ان مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة وهذا بدوره ينعكس على مستوى جودة المعلومات المالية.

الفرع الرابع: دراسة محمد البشير بن عمر (2016)

العنوان دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية (2008-2013). أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية المؤسسة جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر.

تحاول هاته الدراسة إبراز مدى مساهمة مبادئ حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية وانعكاساتها على تحسين الأداء المالي في المؤسسة، كما تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بموضوع الحوكمة عموما وتوضيحه نظرا للأهمية الكبرى التي يكتسبها من بعد تطبيقه من ضروريات الإدارة والتسيير الجيد ومؤشرات في ضمان النمو وللتطوير.

انتهج الباحث دراسة المجمع الصناعي صيدال كنموذج جزائري لإبراز التجربة في ميدان تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات وتفعليها في ترشيد قراراتها المالية لتحسين أدائها المالي.

تعتمد هذه الدراسة على تحليل التوازن المالي في المجمع، من خلال الدراسة التحليلية الساكنة وهي دراسة تحليلية تقليدية تهدف إلى معرفة كيفية بناء الميزانية المالية وكذلك حساب المؤشر المالي الداخلي في تشكيلها وحساب مؤشرات التحليل المالي الوظيفي بعد تحويل الميزانية وتحديد شروط التوان من خلالها، أما الدراسة الديناميكية للتوازن المالي فتعتمد على تحليل الميزانية الاقتصادية وجدول التمويل للمجتمع ولمعالجته هاته الجوانب استعان الباحث في الدراسة بإعداد استبيان من أجل تحديد نسب تطبيق مبادئ الحوكمة

استهدفت هذه الدراسة على عينة صغيرة من المجمع (المدير العام للمجمع المديرين الفرعيين، أعضاء مجلس الإدارة، رؤساء المصالح، المدققين الماليين والمحاسبين) يقدر حجم هذه العينة بـــ: 150 موظف بمختلف التخصصات والمناصب تم تحديد حجم العينة المدروسة بشكل مسبق قبل نشر وتوزيع الاستبيان، ثم توزيع 150 استمارة على أفراد العينة وبعد جمع الاستمارات الاستبيان تمت عملية الفرز والتبويب كانت 117 استمارة صالحة للتحليل ما نسبته 78% أي تم الإجابة عنها من قبل أفراد العينة باعتبارهم عنصر متفاعل مع مبادئ حوكمة المؤسسات.

يعتمد هذا الاستبيان على العديد من الأساليب المتنوعة والتي من شأنها أن تعالج المشكل المطروح وفقا للمعطيات والبيانات الدقيقة والمتوفرة من أهمها:

- برنامج الجداول الالكتورنية **(Excel)** لعرض وتحليل البيانات المجمعة من الاستبيان.
- تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج **(SPSS)** واعتمد على معامل ألفاكرونباخ (α) للتأكد من مدى صحة ثبات أداة الدراسة.
- مقياس الإحصاء الوصفي المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، واختبارات **t** في كل الجداول لبيان خصائص العينة.

إنطلاقا من طريق المعالجة التي اعتمدها الباحث والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة العملية من جهة أخرى فتم التوصل إلى النتائج التالية:

- حسب تحليل النتائج فإن المجمع يطبق مبادئ الحوكمة المؤسساتية.
- هناك علاقة ارتباطية طردية موجبة وضعيفة بين المبادئ (المعاملة المتساوية للمساهمين والافصاح والشفافية) وتحسين الأداء المالي في المجمع.
- يسعى متخذوا القرارات إلى تحسين وضعية المجمع. هذا من خلال عملية تقييم الأداء وتشجيعه، وتحديد نقاط الضعف والعمل على إدارتها وتصحيحها، واستخراج نقاط القوة والزيادة في تحسينها مع إبراز دور المبادئ في ترشيد هذه القرارات (القرارات المالية)، مما يؤدي إلى تحسين الأداء الكلي بصفة عامة ومن ثم تحسين الأداء المالي بصفة جزئية.

المطلب الثاني: استعراض الدراسات السابقة الأجنبية

الفرع الأول: دراسة Sayed Abderahman Bala (2013)

بعنوان: **Role of Corporate Governance Application in Practice of Creative Exchange Accounting Methods-Applied Study on Listed Companies in Khartoum**.

هدفت الدراسة إلى إبراز دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية ولتعزيز مصداقية الدراسة اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي **Analytical descriptive Approvoch** لتشكيل استبانة خاصة بمجتمع الدراسة والذي يتكون من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وعددها 59 شركة ثم توزيع 59 استبانة باستخدام أسلوب المسح الكامل على المستوى الإداري، عضو مجلس الإدارة، مدير عام، نائب مدير عام ومدير مالي كان العائد منها 47 استبانة بنسبة 79,9%، تم تحليل متغيرات الدراسة بواسطة برنامج **SPSS** وكان التعامل مع البيانات بمستوى دلالة (0,05 و 0,01) وهذا المستوى يركز على وجود دور لتطبيق حوكمة الشركات في الحد من التأثيرات السلبية المحاسبية الإبداعية على موثوقية البيانات المالية.

تمحورت نتائج **Sayed Abderahman Bala** حول:

- كان الهدف من هذا البحث هو إبراز دور حوكمة الشركات في جودة المعلومات المحاسبية للحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية وذلك تحقيق للنتائج التالية.
- وجود دور مهم ومؤثر للحوكمة في رفع كفاءة الأداء المالي والإداري للشركات.

- ممارسات المحاسبية الإبداعية تؤثر على مصداقية القوائم المالية وتظهرها بصورة غير حقيقية لتحقيق مصلحة الإدارة مما يضلل المستفدين من القوائم المالية.
- الأبعاد الأخلاقية للمحاسبة الإبداعية تتنافى مع قواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة.
- تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية يحد من ممارسة المحاسبية الإبداعية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) بين استجابات عينة الدراسة تبعا للمؤهل العلمي لجميع محاور الدراسة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) في أراء عينة الدراسة حول دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسة أساليب المحاسبية الإبداعية.

المبحث الثاني: الفجوات البحثية والمقترحات

المطلب الأول: أهم المقترحات المتخذة من كل دراسة

بعد كل الجهود المقدمة في حدود الدراســـات عربية كانت أو أجنبية قام مختلف الباحثين بتقديم توصيات وآراء لدعم فعالية البحث العلمي، وكان ذلك كالتالي:

الفرع الأول: مقترحات الدراسات العربية

أولا: دراسة ماجد إسماعيل أو حمام

توافدى اهتمام ماجد إسماعيل أبو حمام حول إعطاء مقترحات لاكتمال الدراسة كان أهمها:

- العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع.
- العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.
- ضرورة قيام سوق فلسطين للأوراق المالية بإصدار دليل حوكمة الشركات ليكون إلزاميا لجميع الشركات المدرجة وذلك بالإستعانة بذوي الخبرات المتخصصة في هذا المجال.
- العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيقات الحوكمة والممارسة السليمةلها، ودروها في منع حدوث الفشل المالي للشركات.
- العمل على تحسين مستوى ممارسة الحوكمة في الشركات المدرجة وخاصة مبدأ الإفصاح والشفافية وذلك من خلال مساعدة مديري ومجالس إدارات الشركات على تطوير إستراتيجية سليمة للحوكمة تساعد على تحسين كفاءة أداء تلك الشركات والتخصيص الأفضل للموارد، بهدف تعظيم حجم العائد الذي يجنيه المستثمر وإظهار القيمة العادلة للسهم مما يعزز الثقة في السوق المالي.

ثانيا: حسين عبد الجليل آل غزوي

إن من أهم المقترحات التي تناولها حسين عبد الجليل كانت:

- الاهتمام بزيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية من قبل شركات المساهمة العامة وكذلك تقارير مجلي الإدارة وشفافية المعلومات التي تتضمناه بحيث تكون ذات فائدة لمستخدمي تلك المعلومات.
- زيادة الاهتمام من قبل الشركات بالمسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة لما لها من تأثيرات مهمة على خدمة المجتمع من خلال الأدوات المختلفة التي تستطيع هذه الشركات المساهمة بها في خدمة المجتمع.
- تعميق الوعي بدور لجنة المراجعة وأهميتها في شركات المساهمة العامة لما لها من أهمية كبيرة في زيادة ثقة المساهمين.
- يجب الاستفادة من تطبيق حوكمة الشركات في رفع مقياس شامل لقياس أداء شركات المساهمة العامة وهو بدوره يعكس وجهات نظر الأطراف المختلفة ويعبر عن الأداء الحقيق لهذه الشركات.
- إعداد دراسات وبحوث أخرى في هذا المجال على أن تشمل قطاعات اقتصادية مختلفة مثل قطاع البنوك والتأمين لما لهما من أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الوطني.

ثالثا: دراسة العابدي دلال

تشير دراسة العابدي دلال إلى بعض المقترحات تمحورت حول الدراسة كانت كالتالي:

- يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق مبادئ الحوكمة الشركات أثر التغيرات البيئية التي تشهد تغيرات سريعة ومستثمرة في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- تشكيل فريق عمل يكلف بتطوير عدد من التشريعات المرتبطة بحوكمة المؤسسات مثل قانون الشركات وقانون سوق المال، وقانون تنظيم مهنة المحاسبة والمرجعية بالشكل الذي يسهم في تفعيل حوكمة الشركات في المؤسسات الجزائرية.
- إصدار قوانين تنص على تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسات بالنسبة للمؤسسات التي تتداول أسهمها في البورصة من أجل تفعيل وتطوير سوق الأوراق المالية الجزائرية.

- تعزيز الآليات التي تنظم عملية التوافق والملائمة بين مصـــالح الأطراف ذات العلاقة عه الشـــركات وذلك من خلال تفعيل دور المراجعة الداخلية والخارجية في مؤسسة المساهمة الجزائرية.
- الالتزام بتعيين أعضـاء غير تنفيذ بين داخل المجلس للحد من السـلوك النفعي الذي يمكن ان تمارسه الإدارة التنفيذية لتحقيق اهادفها الذاتية.
- تفعيل دور لجان المراجعة لما لها من أهمية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

رابعا: محمد البشير بن عمر

أعطى محمد البشير بن عمر عدة مقترحات فكان من بينها:

- المحافظة على السـير الحسـن في عملية تقييم واتخاذ القرارات التي من شـأنها أن تسـاهم في ترشـيد وتفعيل القرارات بأنواعها.
- الحفاظ على مستوى الأداء المالي والتفكير في الأداء المستقبلي للمجمع.
- نشـبت المجمع بمبادئ الحوكمة يرفع من قيمة في السـوق المالي، مما يزيد في اسـتقطاب المسـاهمين وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يجب حل كل المشـاكل العالقة بالموظفين، والابتعاد عن تضـارب أصـحاب المصـالح والحفاظ على حقوق المساهمين، مما يضمن بقائهم وتحسين أدائهم.
- الرفع من القدرة الإنتاجية للمجمع، مما يزيد من مردودية ورفع رقم اعماله
- تحلي العمال بالروح الأخلاقية والنزاهة والشـفافية والتفاني في العمل يزيد من مردودية المجمع ويحسـن من الأداء.

الفرع الثاني: مقترحات الدراسات الأجنبية

أولا: دراسة Sayed Abderahman Bala

أشار **Sayed Abderahman Bala** إلى مجموعة من المقترحات تجسدت في:

- ضـــرورة تعزيز تطبيق حوكمة الشـــركات في الســـودان وتحديث وتطوير الأنظمة والقوانين لتواكب متطلباتها.
- سن مزيد من القوانين لتعزيز الإفصاح والشفافية لدى شركات المساهمة العامة السودانية.
- الأخذ بعين الاعتبار لمقترحات الباحثين والمهنيين والمهتمين بشـــأن تطبيق حوكمة الشـــركات مما يساعد في تطبيق حوكمة جيدة ورشيدة.
- ضـــرورة مراعاة آداب وقواعد وســـلوك مهنة المحاســـبة الذي من شـــأنه الحد من ممارســـة المحاســـبة الإبداعية.

المطلب الثاني: الفجوات البحثية للدراسات السابقة

الفرع الأول: الفجوات البحثية التي وقع فيها الباحثين

تحليل الدراسات السابقة

بعد التطرق إلى الدراسات السابقة كانت هناك إيجابيات مكنت من تعزيز الدراسة كما أنها واجهت سلبيات توافدت حول وجود نقائص في مختلف الدراسات لعل من أبرزها:

1) دراسة ماجد إسماعيل أبو حمام:

إن من أبرز الجوانب التي شملتها دراســـة ماجد اسماعيل أبو حمام كانت الجانب المفاهيمي لحوكمة الشركات، ولكن في حدود حيث أنه اعتمد على المقومات فضلا عن المرتكزات الحوكمية والتي بدورها ترفع من كفاءة الشركات، كما أنه لم يراعي الجهود الدولية من نماذج وتجارب وبالتالي لم يطفي على دراسته شيء من الواقعية.

إضافة إلى ذلك لم يكترث بذكر أهمية الإفصاح المحاسبي وأهدافه اللذان يشكلان منطلقا أساسيا للإفصاح المحاسبي والمالي.

2) دراسة حسين عبد الجليل آل غزوي:

تمحورت هذه الدراسة فقط حول ذكر الأزمات المالية التي مست كبر الشركات العالمية، ولم تتمكن من إبراز أهم المبادئ سواء التي نصت عليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو غيرها، كما أنها تغاضت عن ذكر قواعد وآليات الحوكمة لتحقيق الإفصاح والشفافية في المعلومات المالية والمحاسبية كما أنها لم تتقيد بذكر أهم خطوات رفع كفاءة الجهاز الرقابي.

وبالتالي لم تعزز علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح المحاسبي، كما يمكننا القول بان هذ الدراسة لم تعمل باتخاذ أساسيات الحوكمة كمنطلق أساسي.

3) دراسة العابدي دلال:

تطرقت الباحثة إلى بيان وتشخيص شفافية وجودة المعلومات المحاسبية فكانت الدراسة محدودة نوعا ما من المعلومات الكافية، حيث كان بإمكانها التوسع أكثر وذلك بذكر دور آليات حوكمة الشركات في تحسين الأداء وكذا أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في تعزيز حوكمة الشركات، كما أنها لم تبالي بذكر أهم العوامل المؤثرة في الإفصاح.

4) دراسة محمد البشير بن عمر:

يمكن القول بأن دراسة محمد البشير بن عمر قد تكون متشابهة في بعض النقاط ودراستنا الحالية غير أنها لم تتمكن من تسليط الضوء على الإفصاح المحاسبي وشفافية الأوراق المالية بحيث أنه ركز على ترشيد القرارات المالية في تحسين أداء المؤسسة، فلو أنه تناول مصطلح الإفصاح في إحدى المطالب لحكم اختصاصه في جودة المعلومات المالية لكان قد ساهم في إبراز عوامل تعزيز الحوكمة.

5) دراسة **Sayed Abderahman Bala**

دارت هذه الدراسة حول عنصرين فقط حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية والمحاسبة الإبداعية في حين نها قدمت تعريفا لحوكمة الشركات وذلك في المفهوم الضيق، كما أن الباحث لم يتمكن من ذكر أهم الدوافع التي أدت إلى ظهور نظام الحوكمة، إضافة إلى المواثيق والتقارير لم تكن سائرة محل إهتمامه لذا لم يقف أمامها ولو بصورة مختصرة.

كما أنه لم يأخذ في الحسبان الأداء المالي، والتجارب الدولية في إبراز دور الحوكمة الرشيدة.

الفرع الثاني: الاستفادة من الدراسات السابقة في توجيه الدراسة الحالية

بعد التطرق للأدبيات التطبيقية السابقة التب لها علاقة بموضوع بحثنا بصفة مباشرة والتي أجريت في صدده إتضح لنا ما يلي:

من خلال العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة في مجال الحوكمة والافصاح وجودة التقارير المالية، اتضح ان معظم تلك الدراسات لم تأخذ في الحسبان أم النقاط المصنفة ضمن نظام الحوكمة لعل ما يميز الدراسة الحالية عما سبقا هو أنها عالجت عدة جوانب للحوكمة والافصاح المحاسبي والعلاقة بينهما وكذا الشفافية ومصداقية القوائم المالية... إلخ.

ونتيجة للعرض السابق للدراسات اتضح ان مجمل هذه الأخيرة اكدت على أنه يوجد صعوبات ومعوقات تقف حاجزا أمام نظام الحوكمة وعلى الرغم من تعدد بيئة الدراسة، أنواعها وطرق دراستها واستعمالها لعدة متغيرات إلا انها أظهرت نتائج ودلالات علمية قيمة كانت موضحة كالتالي:

1) من حيث أهداف الدراسة:

تشير الدراسات السابقة إلى أثر حوكمة الشركات على الإفصاح ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية كما أنها شملت عدة محاور تتعلق بدراسة مستوى إلتزام المؤسسات الاقتصادية بالنظام الحوكمي بغية تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المؤسسية والتعرف على الصعوبات التي تحد من الالتزام بتطبيقها والمعوقات التي تواجه الجهاز الرقابي، باعتبارها مركز تذبذب في كفاءة الإدارة العليا، وإزاحة الغموض توصلت

الدراسات إن الإلتزام بالتطبيق السليم للحوكمة المؤسسة في البنوك والشركات أمر مهم لإعادة الثقة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتفادي الأزمات المالية والمصرفية.

2) من حيث مناهج الدراسة:

اتبعت معظم الدراسات السابقة عربية كانت أم أجنبية على: المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي الخاص بإعداد الدراسة التطبيقية.

3) من حيث نتائج الدراسة:

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسات التي أجريت في مجمل الشركات توصلت نتائج كل الدراسات السابقة إلى انه حوكمة المؤسسات تمثل مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم مختلف العلاقات في المؤسسة، إضافة إلى أن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يعبر المشر على وجود السلامة في اتخاذ القرارات الرشيدة والسليمة.

4) من حيث عينات الدراسة:

تناولت الدراسات السابقة كل من المؤسسات المالية التالية:

الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، شركة آليانس للتأمينات الجزائرية، المجمع الصناعي صيدال في الجزائر الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

5) من حيث نتائج الدراسة:

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسات التي أجريت في مجمل الشركات توصلت نتائج كطل الدراسات السابقة إلى انه حوكمة المؤسسات تمثل مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم مختلف العلاقات في المؤسسة إضافة إلى أن التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة يعتبر المؤشر على وجود السلامة في اتخاذ القرارات الرشيدة والسليمة والتحوط في المخاطر وقياس كفاءة وفعالية الأداء.

المطلب الثالث: أهم ما جاءت به الدراسة الحالية

الفرع الأول: مميزات الدراسة الحالية

تناولت الدراسة الحالية حوكمة الشركات كمدخل للإفصاح المحاسبي، حيث أشارت إلى عدة جوانب أفادت الدراسة وكانت داعمة للجانب النظري.

تميزت هذه الدراسة بذكر الجانب المفاهيمي لحوكمة الشركات على غرار الدراسات السابقة، فقد تعمقت في إبراز أساسيات تطبيق الحوكمة من أبعاد ومقومات مع ذكر نظام الحوكمة ومحدداته والمبادئ القائم عليها.

تمكنت دراستنا من جمع معلومات خاصة لمواثيق ونماذج وتجارب الحوكمة وفي الأخير قمنا بمراعاة واقع الحوكمة في الجزائر، وهذا فيما يخص الفصل الأول، أما الفصل الثاني فتناول الإفصاح بمفهومه الواسع إضافة إلى ذكر المعلومات المحاسبية ومدى تكاملهما.

ملخص الفصل:

في صدد الدراسات السابقة هناك العديد من الدراسات التي تدرس الجوانب الأساسية لمتغيرات الموضوع وهناك دراسات تتناول الموضوع بشكل جزئي، أي تدرس متغيرا واحدا فقط من متغيرات الدراسة، إلا ان جميعها شكلت جانبا مشتركا مع الدراسة الحالية في إبراز الحوكمة وفعاليتها في تحسين الأداء المالي والمحاسبي، ومدى وملاءمتها في تحقيق الإفصاح والشفافية كما ان الحوكمة تسعى لتحسين كفاءة الأداءين المالي والمحاسبي داخل المنظمة وبالتالي ترفع من فعالية اتخاذ القرارات وتزيد من ثقة المتعاملين مع الشركة.

الخاتمة العامة

أولا: الخلاصة العامة

حاولنا من خلال استعراض موضوع حوكمة الشركات كمدخل حديث لتحقيق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية لإبراز اهم ما جاء به نظام الحوكمة وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية "ما مدى العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي؟"

فمن هذا المنطلق واعتمادا على الفصول الثلاثة لهذه المذكرة وانطلاقا من الفرضيات الأساسية، تتوقف سلامة الاقتصاديات الوطنية وفعالية مؤسساتها على مدى سلامة الجهاز الرقابي بالوجه الخاص وسلامة النظام الحوكمي بالوجه العام، فتطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات يستند على مجموعة من المبادئ والقواعد والركائز التي تعتبر بمثابة الخريطة التوضيحية التي يجب أن تتبعها إدارة المؤسسة.

ولازالت الحوكمة تحظى باهتمام العديد من الباحثين على ضوء الأهمية التي تتمحورها في رفع الكفاءة الاقتصادية وذلك بالتنظيم والحفاظ على العلاقة القائمة بين مديري الشركة ومجلس الإدارة والمساهمين ومنه العمل على تكريس وتجسيد قيم العدالة والشفافية وبالتالي محاربة الفساد.

وعليه فإن الحوكمة تمثل النظام الذي من خلاله يتم التوجيه والرقابة على أنشطة المؤسسات الاقتصادية، وعلى ضوء ما جاءت به الحوكمة من خصائص ذات أهمية، كان للإفصاح المحاسبي دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، فالإفصاح المحاسبي يشكل همزة وصل بينه وبين الأجهزة الإدارية وذلك لخلائه من النقائص وتشبعه بشفافية المراجعة الداخلية والخارجية.

كما تشير العلاقة بين الحوكمة والإفصاح إلى أن الإفصاح المحاسبي يعد مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة، وبالتالي هناك علاقة وثيقة الصلة بين الحوكمة والإفصاح.

وبناء على ما جاء في الفصول النظرية لهذا البحث تم إسقاطها على الفصل الثالث حيث أشار هذا الأخير إلى الدراسة التحليلية لبعض الدراسات السابقة عربية وأجنبية والتي تناولت مواضيع مشابهة تمكنا من

تحليلها واستخراج أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بها، إضافة إلى دراسة الفجوات البحثية التي وقع فيها الباحثون ومقارنتها بالدراسة الحالية.

ثانيا: النتائج

خلصت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها:

- قواعد حوكمة الشركات أداة فعالة ومحكمة لمحاربة أنواع الفساد سواء كان ماليا أو إداريا.
- يقوم نظام الحوكمة الجيدة على مجموعة من المحددات من بينها الإفصاح المحاسبي، الذي له دور في تفعيل الحوكمة، وحتى يكون للإفصاح دور في تحقيق حوكمة جيدة لابد وأن يتصف بمجموعة من الخصائص الضرورية.
- أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية، التي تأثرت بالانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة، والتي ترجع في معظمنا إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية، لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح وما يتضمنه من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها، بما يتفق والمعايير عالية الجودة، وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة.
- بعد الإفصاح في البيانات المالية مطلبا جوهريا من أجل المزيد من الشفافية والمصداقية في المعلومة المحاسبية الموجهة لشريحة عريضة من مستخدميها وسلاحا فعالا للتصدي لمحاولات تظليل البيانات المالية. فمن خلال المعلومات المحاسبية المفصحة عنها، والتي تتميز بالملائمة والمصداقية يمكن للأطراف ذات العلاقة بالشركة المحافظة على مصالحهم وحماية حقوقهم من التلاعب والضياع.

ثالثا: التوصيات

بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات التي تتمثل فيما يلي:

- ضرورة تطبيق الحوكمة باعتبارها أداة ضرورية وفاعلة من أدوات الإصلاح الاقتصادي

- ضرورة زيادة الوعي لمفهوم حوكمة الشركات
- وجوب العمل على إيجاد أسس وقواعد عادلة وتطبيقها بشكل متساو على كافة المساهمين.
- العمل على بذل المزيد من الجهود والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنمية الوعي والدور الاستثماري في المجتمع
- الحرص على زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة في اختيار المدراء التنفيذيين وممارسة دورهم في تطبيق القوانين والأنظمة.
- منح صلاحيات ودور أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين.
- زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم
- الإلتزام بمتطلبات الإفصاح في البيانات المالية بتقديم كل المعلومات المحاسبية الضرورية للكشف
- العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيقات الحوكمة والممارسة السليمة لها، ودورها في منع حدوث الفشل المالي للشركات.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. احمد علي خضـــر، الافصـــاح والشـــفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشـــركات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2012
2. احمد لطفي امين السيد، المواجعة الدولية وعولمة راس المال، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005
3. جمعة أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصـر، دار المناهج للنشـر والتوزيع، عمان، 2009.
4. رضـوان حلوة حنان، أسـامة الحارس، فوزالدين أبو جاموس، أسـس المحاسـبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد عمان، 2004
5. رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر عمان، 2003.
6. رضـــوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاســـبي- مدخل نظرية المحاســـبة، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998
7. سـالم بن سـلام بن حميد الفليتي، حوكمة الشـركات المسـاهمة العامة في سـلطنة عمان، درا أسـامة للنشر والتوزيع الردن، عمان، ط1، 2010
8. سفير محمد، قاسي يوسف- مطبوعة بعنوان، محاضرات في حوكمة الشركات، جامعة العقيد أكلي محند أو لحاج، البويرة، كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلم تسيير، 2016.
9. الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، مطبعة السلاسل، الكويت، 1991
10. صلاح حسن، تحليل وإدارة وحوكمة المخاطر المصرفية الإلكترونية، دار الكتاب الحديث، 2011
11. طارق عبد العال حماد، دليل المحاســـب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006
12. طالب علاء فرحان- إيمان المشـهداني، الحوكمة المؤسـسـية والأداء المالي الاسـتراتيجي للمصـارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010

13. عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية، الجزء الأول، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007
14. عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد سحاته، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
15. عدنان حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، إتحاد المعارف العربية، 2007
16. عطا الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح العشماوي، الحوكمة المؤسسية المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، 2008.
17. عمر عبد الحميد وآخرون، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، درا المسيرة، ط1، عمان- الأردن، 2011
18. القاضي حسين، المحاسبة الدولية، ط1، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، الأردن، 2000
19. محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، بنك الاستثمار القومي، مصر، جوان 2007
20. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور اعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008
21. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة، ط2، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2009
22. محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008
23. مطر محمد عطية، الحيالي وليد الناجي، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، دار حنين، 1995
24. وصفي أبو المكارم، الدراسات المتقدمة في مجال المحاسبة المالية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2002.
25. وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان الأردن، 1996

26. وليد ناجي الحيالي، حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الافصاح في المعلومات المحاسبية، عمان مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2015

27. وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

أ) الأطروحات

1. أمنية فداوي، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبية الإبداعية، اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة مالية ومحاسبة والتسويق في المؤسسة جامعة باجي مختار، عنابة، 2013-2014

2. بكريتي نصيرة، دراسة أثر الحوكمة على فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، 20172018

3. بلهادي عبد القادر، أثر ثقافة المؤسسة على تفعيل حوكمة المؤسسات، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، ل. م. د تخصص اقتصاد منظمات، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018-2019

4. حمادي نبيل. أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية _دراسة حالة الجزائر_. رسالة دكتوراه في علوم التسيير. فرع مالية ومحاسبة، الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011

5. العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016

6. فايزة محمود محمد، إطار مقترح لتحسين جودة التقارير الخارجية عن أعمال المنشأة في ظل استخدام نظام الأداء المتوازن، رسالة دكتوراه في المحاسبة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، 2005.

7. محمد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017

8. نضـــال عزيز مهدي، تطوير بنية الحكومة في العراقية لغرض تحقيق الشـــفافية وضـــبط الأداء المالي، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة القاهرة 2011.

ب) الرسائل الجامعية

1. براهمة كنزة، دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة الشـركات، مذكرة ماجسـتير في علوم التسـيير، جامعة قسنطينة، 2013-2014

2. بن عيسى مريم، تطبيق آليات حوكمة المؤسسات وأثرها على الأداء، رسالة ماجستير، دراسة غير منشـــورة، جامعة قاصـــدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصـــادية، قســـم علوم تســـيير، 2011.

3. حســـين عبد الجليل آل غروي، حوكمة الشـــركات وأثرها على مســـتوى الافصـــاح في المعلومات المحاسـبية، رسـالة ماجسـتير في المحاسـبة التحليل المالي، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية الإدارة والإقتصاد، 2010

4. حمدان خالد بلال الديســي، تجربة مؤســســة دبي في توفير المن من خلال الخدمات الذكية رســالة ماجستير، جامعة الأمارات العربية المتحدة، 2018.

5. رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الإستثمار، مذكرة ماجيستير منشورة، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، 2007.

6. عبد الرزاق حسـن الشـيخ، دور حوكمة الشـركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسـبية وانعكاسـاتها على سعر السهم، رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

7. غلاي نسـيمة، فعالية حوكمة الشـركات، مذكرة تخرج لنيل شـهادة الماجسـتير، دراسـة ميدانية لمؤسسات تلمسان، 2011.

8. ماجد اسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصـــاح المحاســـبي وجودة التقارير المالية، بحث استكمال المتطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، 2009

ثالثا: المجلات:

1. بهدي عيسى، لامح هيكلة المؤسسة الشبكة، مجلة الباحث، العدد 03، 2004، جامعة ورقلة.
2. حكيمة بوسلمة- نجوى عبد الصمد، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، تجارب الدول في لإرساء مبادئ الحوكمة للحد من الفساد المالي والإداري، قراءة تحليلية.
3. خليل محمد، دور المحاسب الاداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، 2003.
4. شيخي بلال. "متطّلبات الإفصّاح المحاسبي في ظل تطبيق معايّير المحاسبة الدوليّة وأثره على تطّوير المحتوى الإعلامي للقوائم الماليّة". مجّلة دراسات اقتصاديّة. جويلية 2012، العدد 20، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدّمات التّعليميّة
5. عصام خلف الله احمد سيد، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية على جودة التقارير المالية في صناديق التأمين الخاصة، دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث لعلمية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، 2011.
6. مطر محمد. "أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فعالية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية". مجلة دراسات للعلوم الإدارية. 2009، العدد02، المجلد 36، الأردن: الجامعة الأردنية.
7. منا ورجداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الأردن، عمان، العدد 37، جوان 2012.
8. يحياوي الهامل- بوحديد ليلى، الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، جامعة باتنة، 2004.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

1. أ موسي سهام، خالدي فراح، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، يومي 06-07 ماي 2012.
2. بروش زين الدين- دهيمي جابر، مداخلة بعنوان "دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري" الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يوم 06-07 ماي 2012، جامعة بسكر، متوفر على موقع : **http: //labuniv-biskra. Dz**
3. بلعادي عمار، دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والإفصاح، محور: مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة- واقع. رهانات وآفاق، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامع ام البواقي- الجزائر، 07-08 ديسمبر 2010.
4. حمادي نبيل، عمر علي عبد الصمد، ملتقى حول النماذج الدولية لحوكمة المؤسسات، دراسة مقارنة للولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، جامعة البليدة.
5. زايد مراد، ترغيني صبرينة، مداخلة بعنوان (البعد الاستراتيجي لحوكمة الشركات)، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، يومي 06-07 ماي 2012.
6. زكرياء بله باسي، آليات علاقة حوكمة الشركات بالأداء المالي، ملتقى حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية **(IAS/IFRS)** ومعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الوادي، 07-08-2014.
7. زينب حوري، "دور نظام المعلومات المحاسبية في دعم الحوكمة "الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع ورهانات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2010.
8. قورين حاج قويدر، مداخلة بعنوان الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل نظام المحاسبة المالية الجديدة ودرها في النهوض بالسوق المالي، محور المداخلة: مبادئ وممارسات الحوكمة المحاسبية

الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2010، ام البواقي.

9. محمد حازم إسماعيل الغزالي. "دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات". المؤتمر العلمي المحكم الثالث حول الحاكمية والفساد الإداري والمالي، 19/18 نوفمبر2014، الأردن: جامعة عجلون
10. محمد خالد المهاني، حوكمة الشركات واهميتها في جذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية، ملتقى الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، سوريا، 2007.

خامسا: مواقع الأنترنت

1. بن سعيد أمين، المبادئ الأساسية لتطبيق الحوكمة المؤسسة، مداخلة منشورة على موقع: **http: //iefpedia. com**
2. التميمي، عباس حميد، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة الدولية: **http: //www. nazaha. iq/earch-web/muhaslre/2. doc**

3. http: //www. ecgl. org/cofes/documents/cadbury. pdf.
4. http: //www. frc. org. uk/pagemanager/frc/combienedcode-2009/combined20%review%20consulta-tion%20document%20march. 2020. 09, pdf
5. The combined code on corporate governance. Finaucial repoting council, june 2006. A partire du site: http: //www. fro. org. uk/documentd/pagemanager/frc/combiened%20code%20june%20. 2006. pdf
6. ttp: //www. ocl. org/codes/documents/vienot2-fr. pdf.

سادسا: محاضرات

1. سمير محمد، قاسي يوسف، مطبوعة بعنوان محاضرات في حوكمة الشركات، جامعة العقيد أكلي محند أو لحاج، البويرة، 2016-2017

سابعا: قوانين

1. المرسوم التنفيذي رقم 119/88المؤرخ في 1988/06/21، المتعلق بصناديق المساهمة والأعوان التابعين للدولة، الجريدة الرسمية، العدد 25، مادة 09.

- دليل وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين، 2017